



الجلسة ٥٨٣٤

الثلاثاء، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لويس - نافارو (بنما)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد شركن

إندونيسيا السيد نتاليغاوا

إيطاليا السيد كراكسي

بلجيكا السيد ميشيل

بور كينا فاسو السيد كافاندو

الجمهورية العربية الليبية السيد الطلحي

جنوب أفريقيا السيد كومالو

الصين السيد ليو زنمين

فرنسا السيد كوشنير

فييت نام السيد لو لونغ - منه

كرواتيا السيدة يوريكا

كوستاريكا السيد أوربينا

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير جون ساورز

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وولف

جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.



دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

ووفقا للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة أنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة راديكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة.

تقرر ذلك.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أيضا سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة آن فيني مان، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

تقرر ذلك.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، كذلك، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة جو بَكر، ممثلة هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

ملاحظات افتتاحية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل الشروع في إقرار جدول الأعمال، أود أن أعرب عن تشرفي بتولي رئاسة هذه الجلسة في الذكرى السنوية السادسة للبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، الذي يتناول إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة.

وأود أن أنوه إلى حضور ضيوف مرموقين، وخاصة وزير التعاون الإنمائي في بلجيكا، السيد شارلز ميشيل، ووكيل وزارة الخارجية في إيطاليا، السيد فيتوريو كراكي. وأشيد إشادة خاصة بالممثل الدائم لفرنسا، السفير جان - موريس ريبير، على العمل الممتاز الذي أنجزه في رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والصراع المسلح.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين وأستراليا وإسرائيل وأفغانستان وألمانيا وأوروغواي وأوغندا وأيسلندا والبرازيل وبنغلاديش وبنن وبيرو وتايلند وجمهورية ترازيا المتحدة وجمهورية كوريا وجورجيا وسري لانكا والسلفادور وسلوفينيا وسويسرا وشيلي والعراق وغواتيمالا وغينيا والفلبين وقطر وكازاخستان وكندا وكوت ديفوار وكولومبيا وليختنشتاين ومصر والمكسيك وميانمار والنرويج ونيبال ونيجيريا ونيكاراغوا وهولندا واليابان، يطلبون فيها

تقرر ذلك.

التي يعقدها مجلس الأمن على المستوى الوزاري، وهي جلسة مكرسة للعمل من أجل ضمان حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ويشهد مستوى المناقشة ووجودكم هنا اليوم، سيدي الرئيس، على التزامكم القوي بهذه المسألة الهامة.

وأشعر بالامتنان لمجلس الأمن ولفريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وخاصة القيادة التي تضطلع بها فرنسا في الفريق العامل بشأن جدول أعمال حماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة.

ومع الأمل المشوب بالحذر، أقدم إلى المجلس هذا التقرير الذي يتسم بأهمية كبيرة. ويستعرض التقرير السنوي السابع للأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة التطورات في ١٨ حالة مثيرة للقلق، ويسجل بصورة منتظمة الانتهاكات الجسيمة الستة التالية: قتل أو تشويه الأطفال، وتجنيد الأطفال أو استخدامهم جنوداً، والهجمات على المدارس والمستشفيات، والاعتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي الخطيرة التي تُرتكب ضد الأطفال، واختطاف الأطفال، ومنع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال. وإجمالاً، هناك ٥٨ طرفاً معتدياً عُينت أسماؤها وأدرجت في القوائم؛ وهذه الأطراف مستمدة من ١٣ حالة مثيرة للقلق. وجميع هذه الأطراف المعتدية الـ ٥٨ مسؤولة عن تجنيد واستخدام جنود أطفال. بالإضافة إلى ذلك، فإن أطرافاً عديدة منها مسؤولة أيضاً عن ارتكاب انتهاكات جسيمة أخرى، كما هو مسجل في القوائم.

ويسعدني أن أعلن أن هذا التقرير كان جهداً تعاونياً على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأود أيضاً أن أشدد على أن العنصر المميز لممارسة الرصد والإبلاغ، والمميز أيضاً لإعداد هذا التقرير السنوي المقدم إلى مجلس الأمن، هو الحوار البناء على جميع المستويات مع الدول الأعضاء المعنية ولصالح الأطفال المتضررين من الحروب.

أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة مؤرخة ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2008/88، ونصها كما يلي:

”يشرفني أن أطلب، وفقاً للممارسة السابقة، أن يوجه مجلس الأمن الدعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للاشتراك في جلسة مجلس الأمن المقرر أن تعقد يوم الثلاثاء، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨، بشأن الأطفال والصراعات المسلحة“.

واعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو المراقب الدائم عن فلسطين إلى الاشتراك في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/757، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة رادريكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة.

السيدة كوماراسوامي (تكلمت بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة

هذا بدوره يحقق نتائج ملموسة على صعيد حماية الأطفال على أرض الواقع. وتحقق إنجاز جدير بالذكر مع أطراف الصراع في كوت ديفوار، حيث شطبت للمرة الأولى أسماء أطراف من المرافق الملحقة بالتقرير. ونفذت القوات الجديدة وأربع ميليشيات مسلحة خطط عملها بنجاح وأوقفت كل تجنيد للأطفال، وما زال فريق الأمم المتحدة القطري يتحقق من ذلك - وهكذا تم شطبها من القائمة.

وأسفر الحوار في كوت ديفوار عن إطلاق سراح نحو ٣٠٠٠ طفل وتسليمهم إلى اليونيسيف ووكالات حماية الأطفال. وينبغي لهذا النجاح أن يعزز عزم المجلس، حيث أن مشاركته تُحدث أثرا حقيقيا في حياة هؤلاء الأطفال. كما أحرز تقدم في خطط العمل لوضع حد لتجنيد القوات والمجموعات المسلحة للأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى وميانمار والسودان وسري لانكا وأوغندا وتشاد. ويسرني أيضا أن أشير إلى أن حكومة كولومبيا وافقت على تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ عملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وأنطلع إلى العمل بشكل وثيق مع تلك الحكومة.

ورغم التقدم الكبير، يؤسفني أن أبلغ المجلس بأن الحالة العامة للأطفال المتضررين بالصراعات ما زالت خطيرة وغير مقبولة تماما. لا يزال هناك العديد من التحديات، ويواصل مكثي، ومعه شركاء زملاء - خاصة اليونيسيف وعمليات حفظ السلام والبعثات السياسية - القيام بالعمل الهام الذي بدأه المجلس، وذلك من خلال تعزيز جهودنا الجماعية لحماية الأطفال المتضررين بالصراعات. وفي الحقيقة، ورغم أنني أحاطب المجلس، فإن حماية الأطفال قضية تستوجب تضافر جهود جميع الدول الأعضاء. ويسعدني أن أرى حضور ممثلتي العديد من الدول الأعضاء في هذه القاعة اليوم، وأشكرهم على التزامهم بهذه القضية.

وخلال العام الماضي، أنجز الكثير من هذا البرنامج الطموح من أجل الأطفال. لقد اجتمع الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التابع لمجلس الأمن في ست مناسبات، وحدثت تطورات إيجابية نتيجة لتوصياته وإجراءاته. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعد فترة أولية من التأخير، قدمت الحكومة إلى المحاكمة القائد السابق للماي ماي كيونغو موتانغا، والمعروف أيضا باسم غيديون، لارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك تجنيد ٣٠٠ طفل في مقاطعة كاتانغا من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٦. وجاء ذلك الإجراء عقب توصيات قوية من الفريق العامل باتخاذ إجراءات قانونية مناسبة ضد أعضاء المجموعات المسلحة المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة ضد الأطفال. وهذا يمثل نقطة تحول تبين لنا أنه من خلال جهودنا الجماعية نستطيع تحويل معايير الحماية إلى امتثال وتحويل الإدانة المجردة إلى مساءلة.

وأرسييت أيضا سوابق هامة لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ونحن نتطلع إلى جلسات المحاكمة التي ستجريها المحكمة الجنائية الدولية لرعييم الميليشيا توماس لوبانغا، الذي يواجه اتهامات بتجنيد أطفال في شمال شرقي منطقة إيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وهناك اتهامات مماثلة لرعييمين آخرين من زعماء ميليشيات إيتوري. ومحكمة رئيس دولة ليريا السابق تشارلز تيلور أمام المحكمة الخاصة لسيراليون، وحكم المحكمة الخاصة على ثلاثة من أعضاء المجلس الثوري للقوات المسلحة وميليشيا قوات الدفاع المدني لتجنيدهم واستخدامهم للأطفال الجنود - كل ذلك يوجه رسالة هامة مفادها أنه لن يكون هناك تسامح مع مثل هذه الجرائم ضد الأطفال وأن الضالعين في مثل هذه الممارسات سيُقدمون إلى العدالة.

ونحن نشهد أيضا بصورة متزايدة الوفاء بالتزامات أساسية من قبل أطراف رئيسية من خلال خطط عمل، وبدأ

والمهجمات المنهجية والمعتمدة على أطفال المدارس والمعلمين والمباني المدرسية قد تصاعدت في بعض الحالات. ففي أفغانستان، تستهدف هذه الهجمات مدارس البنات في محاولة لتخويف الفتيات ومنعهن من الحصول على التعليم. ويبدو أن هذا الاستهداف يتبع نمطا معيناً ويتضمن بعداً أيديولوجياً يبعث على القلق. ونحن نحث على اتخاذ تدابير لضمان أن تكون المدارس مناطق سلام، وذلك من خلال التزام الأطراف بضمان حق الطفل في التعليم.

وفي الصراعات الإقليمية، مثل تلك الدائرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي، يزداد تجنيد الأطفال عبر الحدود من مخيمات المشردين داخلياً واللاجئين. ويبين البحث لنا أن الأمن في المخيمات هو أحد العوامل الرئيسية في تجنيد الأطفال، فكلما ازداد الأمن كلما قل التجنيد. ولهذا الأمر آثار هامة على الوكالات الإنسانية التي تدير مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً، وكذلك على عملياتنا لحفظ السلام. وانتقال الأطفال الجنود ومُجنّديهم عبر الحدود يثير أيضاً الكثير من المشاكل للوكالات العاملة مع هذه المجموعات السكانية الضعيفة للغاية.

واحتجاز أطفال بسبب ارتباط مزعوم لهم بمجموعات مسلحة، في انتهاك للمعايير الدولية، أمر يبعث على القلق بشكل متزايد. ويتعرض كثير من الأطفال المعتقلين لسوء المعاملة والتعذيب والأساليب القسرية للاستجواب ويُحرمون من الغذاء والتعليم. ويفتقر هؤلاء الأطفال أيضاً إلى الموارد اللازمة للحصول على المساعدة القانونية العاجلة والملائمة، وعادة لا يتم فصلهم عن البالغين. إن استخدام الأسلحة العشوائية، مثل الذخائر العنقودية، أثناء شن هجمات في مناطق ذات كثافة مدنية له تأثير شديد على تلك المجموعات السكانية، وخصوصاً الأطفال، حتى بعد فترة طويلة من انتهاء الصراع. ويثُلج

ويتحتم أيضاً أن نشير إلى أنه، في بعض الحالات المثيرة للقلق، أدى عدم تمكن نظام الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ من الدخول في حوار مع الجهات الفاعلة من غير الدول إلى إعاقة التقدم في تأمين إطلاق سراح الأطفال المرتبطين بهذه المجموعات وإعادة تأهيلهم. وأحث المجلس على دعوة الدول الأعضاء المعنية إلى تسهيل الحوار مع المجموعات المسلحة من غير الدول بهدف وضع خطط عمل لوقف تجنيد واستخدام الأطفال والتصدي لجميع الإساءات والانتهاكات الجسيمة الأخرى التي تُرتكب ضد الأطفال.

كما أود أن ألفت انتباه المجلس إلى عدد من التحديات الملحة التي تتطلب منا دراسة دقيقة بوصفها أساساً لجهود عالمية مستمرة من أجل الأطفال المتضررين بالحروب. ومن أجل تحقيق الحماية للأطفال المتضررين بالصراعات، يجب أن نوسع إدراكنا للخصائص المتغيرة للصراع. وتوجد اليوم مناطق رمادية للصراع تلقي بظلال على الخطوط التقليدية بين الصراع المسلح والعنف الإجرامي، وغالبا ما تتضمن الجريمة العابرة للحدود الوطنية والحرب غير التقليدية والتهديب. فالإرهاب وتدابير مكافحته يثيران مشاكل خاصة في مجال حماية الأطفال اليوم، وذلك كما شهدنا مؤخراً في بغداد. واستخدام التفجيرات الانتحارية أمر غير مقبول على الإطلاق؛ فلا شيء يمكن أن يبرره. لقد شهدنا ضحايا من الأطفال في طرقي مثل هذه الأعمال، فشهدنا أطفالاً استخدموا للقيام بتفجيرات انتحارية في حالات معينة، بينما قُتل العديد من الأطفال في تفجيرات انتحارية. واستراتيجيات مكافحة الإرهاب هي أيضاً مصدر للقلق، حيث أننا نبتعد عن أساليب عمل الشرطة ونتجه إلى العمل العسكري الواسع النطاق، وما يصاحب ذلك من خسائر بشرية جانبية تشمل أحياناً قتل الأطفال وتشويههم.

ومع ذلك، قد يود المجلس للأسباب التي ذكرتها، أن يسلك نهجا تدريجيا، فينظر أولا في العنف الجنسي المنظم ضد الأطفال كمدخل إضافي إلى المرافق. وفي هذا الصدد من شأن تضمين أنواع العنف الجنسي الخطيرة أن يمثل خطوة هامة في عملية الرصد، لا سيما لتحميل المنتهكين المسؤولية عن هذا الجرم الفظيع ضد الأطفال.

لقد آن الأوان لينتقل مجلس الأمن من الأقوال إلى الأفعال المجدية. وهناك ١٦ طرفا منتهكا يتمادون بالجرم، وردت أسماؤهم في القوائم المرفقة مدة خمسة أعوام على التوالي. وبالرغم من أن بعض الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وسري لانكا وميانمار تبذل جهودها، لا تزال عدة أطراف أخرى تستهين بالمجلس وبقراراته. وقد أعرب المجلس فعلا، في مناسبات سابقة، عن عزمه اتخاذ تدابير ملموسة وذات أهداف محددة بحق هذه الأطراف. ومن الأهمية بمكان أن يير المجلس بوعده لكفالة مصداقية هذا العمل.

ويمكن أن تشمل التدابير المحددة الأهداف فرض قيود على سفر القادة واستبعادهم من كل هياكل الحكم وأحكام العفو، وفرض حظر الأسلحة ومنع تقديم المساعدات العسكرية، وتقييد تدفق الموارد المالية إلى الأطراف المعنية. إن أحث المجلس على الشروع في إنشاء آلية الاستعراض ومراقبة فرض التدابير المحددة الأهداف ضد هؤلاء المنتهكين، لوضع حد لاتجاه الإفلات من العقاب في جميع الحالات.

إن مجلس الأمن يؤدي دورا تاريخيا عندما يتصدى لهذا الموضوع وهذه الولاية. وإقرارا من المجلس بأن حماية الأطفال في الصراع المسلح هي مسألة سلام وأمن هامة، تقتضي اتخاذ إجراءات فعالة، حاسمة، دفع المجلس بجدول الأعمال إلى الأمام إدراكا منه أنه لن يكون هناك أبدا سلامة في العالم، إن نحن لم نعتن بأطفالنا. ومن سمات جدول

صدرى أن أعلم أنه سيعقد مؤتمر دولي كبير في الربيع القادم في دبلن لوضع صك دولي ملزم لحظر الذخائر العنقودية.

والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب، الذي يُمارس ضد الأطفال هو نتيجة مدمرة من نتائج الصراع في كثير من أنحاء العالم. والقانون الدولي يحظر العنف الجنسي ضد الأطفال الذي تمارسه أطراف الصراع من الدول وغير الدول. ولقد تلقينا معلومات بأنه في منطقة البحيرات الكبرى، وخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، هناك مستويات مروعة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. والإفلات من العقاب على مثل هذه الأعمال قائم على نطاق واسع. ويتحتم محاكمة مرتكبي أعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، التي لها أثر مدمر طويل الأجل على الضحايا، وعلى حسب خطورة هذه الجرائم. فالعنف الجنسي، شأنه شأن تجنيد الأطفال واستخدامهم، هو دائما نتيجة متمعدة ومستهدفة ومباشرة لقصد جنائي. ولا يمكننا أن نتسامح مع مثل هذا الفعل في أي سياق، ولكن حين يستهدف هذا الفعل أطفالا فإنه يصبح أمرا مقيتا بشكل خاص.

إن تجنيد الأطفال واستخدامهم جنودا ما فتئ أهم دواعي القلق لدى المجلس والمدخل إلى القوائم المرفقة بتقرير الأمين العام السنوي حتى اليوم. ونرى أن هذه كانت خطوة كبرى اتخذها المجلس إلى الأمام؛ ويجب تحذير الأطراف التي لا تزال تشارك في هذه الجريمة النكراء من أنه سيجري اتخاذ تدابير تستهدف المتمادين في المخالفة. غير أن هناك خمسة انتهاكات أخرى خطيرة. ويستحق الأطفال ضحايا هذه الانتهاكات والإساءات الخطيرة اهتمام المجتمع الدولي وحمايته. ونحن نرى أن المدخل إلى قائمة الأطراف المرفقة ينبغي أن يشمل جميع الانتهاكات الخطيرة.

إن تقرير الأمين العام (S/2007/757) يساعد على تسليط الضوء على الحقيقة المؤلمة المتمثلة في ما يعانيه الأطفال في البلدان التي يعصف بها الصراع المسلح. فلا يزال الأطفال يعانون أهوال الحرب. وكثيرا ما يقاسي الأطفال من الصدمات والعنف وفقدان الأسرة والمترل والمجتمع المحلي، كما أن كثيرا منهم يقتل أو يشوه، حتى بعد مدة طويلة من انتهاء الصراع. وكما أبرز الأمين العام في تقريره، يقع الأطفال، في أحيان كثيرة للغاية، ضحايا أسلحة لا تعرف التمييز، كالدخائر العنقودية. يجب حماية الطفل من آثار هذه الأسلحة والأسلحة الأخرى غير الشرعية.

ويعاني الأطفال أيضا من تأثير الحرب تأثيرا غير مباشر، بعودة ظهور أمراض يمكن الوقاية منها، كالملاريا والحصبة والإسهال والتهابات الجهاز التنفسي. وتظهر بيانات حديثة العهد أن معدلات بلدان الصراع، أو الخارجة من صراع هي من أعلى معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة. وكثيرا ما يقضي الصراع والتزاع على خدمات الصحة العامة ويسهمان في انعدام الأمن الغذائي، وتشريد السكان واستمرار اضطراب الأمن. ويقضي تأهيل الخدمات الأساسية والبنية التحتية أمنا واستقرارا سياسيا.

من الأمور الأساسية لإعادة المياه إلى مجاريها الطبيعية للأطفال المتأثرين بالصراع ضمان إمكان حصولهم على التعليم. عندما تكون المجتمعات المحلية برمتها في حالة اضطراب، يمكن للمدارس أن توفر ملجأ آمنا وشعورا بأحوال طبيعية. ولذا كان من الأمور الحيوية أن تحمي قدسيته. ففي أفغانستان، على نحو ما لاحظ التقرير، تم استهداف المدارس عمدا في العمليات العدوانية المستمرة. إن إساءة استخدام المدارس واحتلالها أو الاعتداء عليها من أسوأ الانتهاكات في حق الأطفال في حالات الصراع المسلح. وهي أيضا انتهاك لمبدأ من المبادئ الأساسية لقوانين الحرب - هو وجوب حماية المواقع المدنية.

الأعمال هذا أن ضرورة حماية الأطفال طغت على الاعتبارات السياسية في أخرج الأوقات. وهناك ما يشجع مجلس الأمن وفريقه العامل على الاستمرار في أن تتصدر أولوية الأطفال كل ما عداها.

لا يمكن لإنسان نظر في عيني طفل جندي أن يكون في سلام، حتى نخلص العالم من هذه الآفة. ولا يمكن لأي إنسان أمسك بيد فتاة عانت الاغتصاب عدة مرات أن ينسى يوما واجبه الذي يقضي بأن يعمل لحماية المستضعفين.

أود أن أشكر المجلس وشركائي الزملاء على قيامنا معا بهذه الرحلة التاريخية إلى السلام والعدالة من أجل الطفل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة آن فينيان، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف):

الآنسة فينيان (تكلمت بالانكليزية): يسرني كثيرا أن أشارك اليوم إلى المجلس، في توجيه اهتمامه مرة أخرى إلى حالة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. وترحب اليونيسيف باهتمام مجلس الأمن المستمر بالانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح.

وأثني على زميلتي، الممثلة الخاصة للأمين العام لشؤون الأطفال والتزاع المسلح، رادىكا كوماراسوامي، لعملها في المساعدة على لفت الانتباه العالمي إلى تأثير الصراع المسلح على الأطفال.

ومن المناسب أن نجتمع اليوم، في الذكرى السنوية السادسة لبدء نفاذ البروتوكول الاختياري الخاص بإشراك الأطفال في النزاع المسلح، المرفق باتفاقية حقوق الطفل. وينبغي حث الدول التي لم توضح على البروتوكول الاختياري وتصدق عليه وتنفذه تنفيذا كاملا، أن تفعل ذلك.

”قيدي المعتدون واغتصوبوني لأني كنت أقاتل. وفعل نحو خمسة منهم بي نفس الشيء، إلى أن أتى أحد قادتهم، وكان يعرف والدي، وأوقفهم، لكنه أخذني ليجعلني زوجته. ورضيت به بسبب الخوف“.

لا بد من وضع حد لسوء المعاملة والاعتصاب والعنف الجنسي.

وترحب اليونيسيف بجهود فريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح. فإن آلية الرصد والإبلاغ أدت، في فترة زمنية قصيرة نسبياً، إلى نتائج إيجابية للأطفال على أرض الواقع، بالتركيز على الانتهاكات الخطيرة في ست فئات، كما بينت زميلتي أنفا.

ويجب بذل المزيد من الجهود لتعزيز رصد هذه الانتهاكات ومنع ارتكابها والتصدي لها. ومما له أهمية بالغة أن تشكل مصالح الطفل المثلى المبدأ الذي تسترشد به آلية الرصد والإبلاغ ويعلو على جميع الاعتبارات الأخرى.

ويتمثل هدف الآلية في رصد حالة الأطفال ضحايا الصراعات والإبلاغ عنها ومعالجتها بغية الحد من وقوع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وتشديد محاسبة مقترفها، والحيلولة دون حدوث المزيد من الانتهاكات الجسيمة في حالات الصراع المسلح.

ولا يزال الأطفال يتحملون وطأة الصراعات، غير أنهم أبدوا صمودهم وقدرتهم على التغلب على العنف المحيط بهم. ويمكن أن تشكل طاقتهم ورغبتهم الجارحة في إنهاء الصراعات محركا لبناء السلام داخل مجتمعاتهم المحلية. وقد استمعنا إلى بعض من هذه الأصوات الشابة في مجموعة من القصص والتوصيات من مناطق الصراعات، بعنوان ”هلا سمعتم؟“. وقد أطلقت هذه المجموعة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بوصفها تكملة لاستعراض غراثا ماشيل

إن لليونيسيف تاريخاً طويلاً في مجال الدعوة والمساعدة على تسريح الأطفال الذين تستخدمهم قوات ومجموعات مسلحة وعلى دمجهم في المجتمع. وقد علمتنا التجارب أن من الممكن إعادة دمج هؤلاء الأطفال، خاصة عندما توفر لهم المساعدة والمهارات التي يحتاجونها ليصبحوا أعضاء إيجابيين ومنتجين في المجتمع. هذا علماً بأن إعادة الدمج عملية عسيرة، طويلة الأجل، تقتضي الصبر والالتزام الطويل الأجل.

وطوال الأعوام العديدة الماضية، ما فتئت مكاتب اليونيسيف القطرية تعمل مع الدول ومع الأطراف من غير الدول التي جندت الأطفال واستخدمتهم، بغرض وضع حد لهذه الممارسة البغيضة. ويشير تقرير الأمين العام إلى التزام اليونيسيف في جمهورية أفريقيا الوسطى وكوت ديفوار والسودان.

وتساعد التزامات باريس المبرمة في عام ٢٠٠٧ على تعزيز توافق الآراء الدولي بشأن عدم شرعية تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراع المسلح. وتكرر هذه الالتزامات أيضاً التأكيد على التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول لحماية الأطفال المشاركين في صراعات وللمساعدة على إعادة دمجهم في أسرهم ومجتمعاتهم. ينبغي حث الدول على تبني التزامات باريس.

وكما ذكرت زميلتي، الأنسة كومار سوامي، تكون الفتيات والنساء في حالات الصراع معرضة لخطر مفرط بسبب العنف الجنسي الذي ترتكبه القوات والجماعات المسلحة، بل يرتكبه أحيانا حتى المكلفون بتقديم الحماية لهن. وكثيراً ما يستخدم العنف الجنسي كسلاح في الحرب؛ ويجب أن تحظى هذه المسألة بمزيد من التركيز والاهتمام. وأود أن أروي لكم قصة، كما روتهما فتاة في الرابعة عشرة من عمرها في ليبيريا. قالت:

غير أننا لسنا هنا للاحتفال. فكما يعلم الأعضاء، ليس الأطفال اليوم أحسن حالا في الصراعات ومن عدة نواح مما كان عليه أقرانهم قبل سنوات. فيإفلات من يهاجمونهم بوحشية من العقاب ما زال هو القاعدة. واليوم من الأهمية بمكان كما كان دائما أن يظل أعضاء المجلس مركزين على مقصد عملهم، وأن يضاعفوا جهودهم لتحقيق تغيير حقيقي لصالح الأطفال.

ونحث مجلس الأمن على اتخاذ العديد من الإجراءات الحاسمة دون تأخير. ونجسد تلك الخطوات التوصيات الاثنتي عشرة الواردة في آخر تقرير للأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. أولا، يجب تعزيز آلية الرصد والإبلاغ وتوسيع نطاقها. وثانيا، يجب اتخاذ إجراءات صارمة ومتسقة ضد الجناة الذين ينتهكون بصورة متكررة حقوق الأطفال. ثالثا، يجب محاسبة الجناة بفرض جزاءات موجهة عند الاقتضاء. وأخيرا، يجب استخدام الطائفة الكاملة من مجموعة أدوات الفريق العامل في الرد على الانتهاكات المستمرة.

لقد انقضى الآن أكثر من سنتين على اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) الذي أطلق آلية الرصد والإبلاغ الرائدة. وبينما لا تزال الآلية في المراحل المبكرة من وجودها، خلصت دراسة ميدانية لهيئة الرصد إلى أن الآلية قطعت خطوات كبيرة في سبيل جمع معلومات دقيقة وموضوعية وفي حينها، بما في ذلك ضرورة زيادة التعاون بين الشبكات القائمة الأخرى، وتعزيز دعم مشاركة مجموعات المجتمع المدني، وتحسين الجهود لحماية سلامة الناجين وغيرهم ممن يوفرون المعلومات، والرد بصورة أكثر فعالية على الانتهاكات. ولمعالجة تلك الأمور، قدمنا توصيات عملية إلى الأمم المتحدة وشركائها، ينبغي تنفيذها بصورة سريعة.

وبصفة أساسية، يجب أن يعالج مجلس الأمن أيضا نطاق آلية الرصد والإبلاغ. فحاليا، لا تتحرك الآلية إلا في

الاستراتيجي العشري، الذي قُدم إلى الجمعية العامة. وتكلم العديد من أولئك الأطفال والشباب عن الدور الهام الذي يضطلعون به في تحقيق التغيير، وعن الحاجة إلى اتخاذ إجراء سريع. وكما قالت شابة من كولومبيا "نحن المستقبل وينبغي أن تعي الشعوب ذلك. ونحن الآن، نرث عالما يتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار".

فلنتذكر تلك الكلمات ونحن نمضي قدما بشعور مشترك بالحاجة الملحة إلى الإسهام في بناء عالم أفضل وأكثر سلامة لأطفالنا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة بَكر، ممثلة هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة.

السيدة بَكر (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر رئاسة وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في هذا المنتدى الهام.

ويشرفني أن أكون هنا، وأتكلم اليوم بالنيابة عن هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وهي شبكة دولية من المنظمات غير الحكومية تضم جماعات من المجتمع المدني تمثل القواعد الشعبية بالإضافة إلى بعض أكبر الوكالات المعنية بالعمال الإنساني وحقوق الإنسان في العالم. ويشهد العديد من زملائنا الحرب كل يوم ويكافحون من أجل حماية الأطفال من خطر العنف المائل دائما.

وتشكل مناقشة اليوم المفتوحة فرصة هامة للتفكير في التقدم الذي أحرزه مجلس الأمن في تعزيز جوانب حماية الأطفال. وتنتهي على إنجازات المجلس - أي إنشاء آلية الرصد والإبلاغ، ووضع خطط عمل لوقف استخدام الجنود الأطفال، والجهود الهامة للغاية التي بذلها الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة الذي يتسم عمله بالابتكار.

و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، قال المجلس إنه سينظر في إمكانية فرض تدابير موجهة، مثل الحظر المفروض على توريد الأسلحة، على الأطراف التي لا توقف استخدام الجنود الأطفال. غير أن مجلس الأمن لم يفرض التدابير الموجهة إلا على فرد واحد، بمنع قائد سابق في كوت ديفوار من السفر وتجميد أصوله.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتوقع تحقيق المحاسبة استنادا إلى تهديدات واهية. فلكي يضمن أعضاء المجلس مصداقيتهم، يجب أن يكونوا مستعدين لممارسة سلطاتهم من أجل فرض تدابير محددة الأهداف عند الاقتضاء. وينطوي ذلك على الإحالة المنهجية للمعلومات إلى لجان الجزاءات المعنية، وفي حالات أخرى، تطبيق التدابير بموجب القرارات القطرية أو المواضيعية لمجلس الأمن بكامل عضويته.

وأخيرا، أود أن أتناول استخدام مجلس الأمن لمجموعة أدوات الفريق العامل في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وتوفر مجموعة الأدوات طائفة قيمة من الإجراءات لتشجيع الأطراف في الصراع المسلح على الامتثال للالتزامات الدولية. وبينما استخدم الفريق العامل بعضا من الإجراءات الواردة في مجموعة الأدوات بصورة منتظمة، نادرا ما استخدم بعضها الآخر، إن لم يستخدم بتاتا. وتلك الأدوات متاحة بالفعل لأعضاء المجلس، وينبغي أن يقوموا فوراً باستخدامها. وسيؤدي الاستخدام التام والفعال لتلك الأدوات إلى تحسين حماية الأطفال وتعزيز مساءلة الجناة. ولا مجال لتضييع الوقت.

ونحن باعتبارنا منظمات غير حكومية تعمل من أجل الأطفال في ظروف مروعة، ندعم الجهود الهامة التي يبذلها مجلس الأمن. وسنستمر في المشاركة في آلية الرصد والإبلاغ وإنشاء وتعزيز البرامج المعنية بالأطفال في الميدان. وسنظل نضغط على الجناة كي يوقفوا انتهاكاتهم، ونقدم الدعم

حالة الانتهاكات المنطوية على تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، ولا يتم تطبيقها بصورة تلقائية إلا على الحالات المدرجة رسميا في جدول أعمال المجلس. وينبغي تطبيقها بصورة تلقائية على جميع حالات الصراع المسلح التي تنتهك فيها القوات والجماعات المسلحة حقوق الأطفال وأمنهم.

وكما أوصى بذلك الأمين العام، نحث المجلس أيضا على النظر بصورة ماثلة في جميع الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال حتى يتسنى البدء بتطبيق آلية الرصد والإبلاغ على أي من تلك الانتهاكات وإدراج طرف من الأطراف في مرافق تقارير الأمين العام. وفي الوقت ذاته، نقر بأن اتباع نهج تدريجي وعملي قد أسهم في نجاح جدول الأعمال المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ولذلك السبب، وكمرحلة تالية، نشجع المجلس على إضافة الاغتصاب وغيره من أشكال العنف القائم على أساس جنساني باعتباره محركا إضافيا لإعمال الآلية.

وقد ظلت بعض الأطراف في الصراع تجند وتستخدم الفتيان والفتيات كجنود أطفال سنة بعد سنة، في تحد للقانون الدولي وقرارات المجلس ذاته. وفي الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٨، وردت في جميع التقارير الخمسة للأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة أسماء ما لا يقل عن ١٤ طرفا في الصراع المسلح. وتشمل قائمة أولئك المنتهكين المتمادين نمور تاميل إيلاي للتحرير في سري لانكا، والقوات الثورية المسلحة لكولومبيا وجيش التحرير الوطني في كولومبيا، وجيش الرب للمقاومة في أوغندا، والقوات الحكومية بجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار.

وينبغي للمجلس أن يفرض أشد إجراءاته على أولئك المنتهكين المتمادين. ففي القرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤)

الأطفال الذين وقعوا في شرك الصراع المسلح. وبالإضافة إلى التقارير والإحصاءات المتاحة، فإن النظر في عيون فتاة تعرضت للاعتداء والاغتصاب وحتى بتر الأعضاء مكثري من إدراك المهول الذي يعنيه العنف الجنسي، وخاصة بالنسبة للأطفال. وأنا مقتنع بأن الأطفال الذين لم يعرفوا إلا الحرب والذين نجحوا بفضل رشاش الكلاشينكوف الذي كانوا يحملونه ليست قضية خاسرة عندما يتعلق الأمر بالسلم والتنمية. بل على العكس من ذلك، فهم عنصر أساسي فيها.

إن مشكلة الأطفال والصراعات المسلحة معروفة جدا. وقد وُصفت بوضوح وتم تحليلها في تقرير الأمين العام S/2007/757. فهي ليست مجرد مسألة تتعلق بحقوق الإنسان أو المساعدة الإنسانية فحسب، إنما هي مسألة تتعلق بالسلم والأمن أيضا. وربما أذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إنها قضية إنسانية. والتوصيات التي قدمتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة السيدة كوماراسوامي، يجب تنفيذها بسرعة. لقد انقضى بالفعل وقت أطول مما يلزم. وقد ختم مصير عدد هائل من الأطفال.

وفضلا عن الوعي الدولي الذي تمخض عن نشر قائمة الدول والجهات من غير الدول الضالعة في تجنيد الأطفال واستغلالهم، تمثل تلك القائمة العامة رادعا هاما لا يحتفل أي حل وسط. فمجلس الأمن، باتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وإنشائه آلية الرصد والإبلاغ، أصبحت لديه الآن معلومات أساسية تمكنه من التحرك وممارسة الضغط على تلك الجماعات المسلحة. إن حماية الأطفال في كل مراحل الصراع المسلح أمر لا يخضع للتفاوض على الإطلاق. فمسؤولية مجلس الأمن تتمثل في اعتماد الجزاءات الضرورية ضد الأفراد والجماعات التي ما برحت تجند الأطفال. إن مكافحة الإفلات من العقاب عن طريق آليات العدالة الوطنية والدولية شرط هام ومسبق للسلم والمصالحة. ويمثل نقل ماثيو نغودجولو من كينشاسا إلى لاهاي

للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. وتشكل تلك الأمور بالنسبة لنا أولويات عاجلة.

ونشيد بمجلس الأمن على ما أحرزه من تقدم لإنهاء الانتهاكات ضد الأطفال، غير أننا نهيئ به ألا يتوقف حتى يجعل ذلك التقدم متسقا وملموسا لصالح الأطفال المحاصرين في ظروف خطيرة للغاية. ونحث أعضاء المجلس على الالتزام بالتفاوض بشأن قرار جديد في غضون العام القادم لسد الفجوات القائمة، والحفاظ على ما أحرز من تقدم حتى الآن، وكفالة مساءلة جميع الأطراف في الصراع المسلح على انتهاكاتهما ضد الأطفال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس. أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق حتى يتمكن المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عندما يتكلم ممثلوها في القاعة.

السيد ميشيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): ما هو عدد الجالسين منا حول هذه الطاولة، المصممة على شكل حدوة الحصان، الذين لديهم أطفال؟ ومن، في هذه القاعة لا يريد لابنه أو ابنته الأفضل؟ لقد أُجبر ٣٠٠ ألف طفل على الانفصال عن أسرهم. ويعادل ذلك نصف أطفال بلجيكا الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ١٥ عاما. فلننظر في المعضلة الصارخة التي يواجهها أولئك الأطفال؛ أن يقتلوا أو يُقتلوا. فهم يُخطفون ويُخدرون ويُعتدى عليهم، ويُجبرون على ارتكاب أبشع الفظائع ضد أسرهم في بعض الأحيان. ونحن كأباء وأمّهات، لا يسعنا أن نقبل بهذا الوضع.

خلال زيارتي مؤخرا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، سنحت لي الفرصة لأن أشاهد بنفسي مأساة

الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للأطفال، كان الأمين العام آنذاك السيد كوفي عنان قد تحدث إلى أطفال العالم قائلا: "ومع ذلك، فقد حذلناكم نحن البالغين على نحو يدعو للأسى في الدفاع عن العديد (من حقوقكم)" و "علينا، نحن الراشدين، أن نعكس قائمة جوانب الفشل هذه. وإنما نتعهد بتنفيذ ذلك" (A/S-27/PV.1، ص ٤).

كان ذلك في عام ٢٠٠٢. واليوم، في عام ٢٠٠٨، مع ذلك، لا تزال الصراعات المسلحة في مقاطعتي كيفو وفي كولومبيا والمناطق المتضررة الأخرى تتسبب في وقوع ضحايا في صفوف الأطفال. أولئك الأطفال من حقهم أيضا أن يعيشوا بأمان. فلنعطهم الأمل. إن من واجبنا أن نكفل حقوقهم الأساسية.

السيد كراكسي (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن ونائب الرئيس ووزير الشؤون الخارجية لبنا صمويل لويس - نافارو على تنظيم هذه المناقشة، التي تمنحنا فرصة ثمينة لمناقشة مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. ونرى أنه تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية خاصة لمكافحة هذه الظاهرة الشنيعة.

وأود أن أعرب عن دعم إيطاليا، للعمل الذي يقوم به الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ولجنة حقوق الأطفال ومجلس حقوق الإنسان وجميع المنظمات غير الحكومية التي تعمل لحماية الأطفال في شتى بقاع العالم.

إن الأرقام المعروضة علينا مروعة. وتقتضي العمل الفوري من جانب المجتمع الدولي. وإبان السنوات العشر الأخيرة، تسببت الصراعات المسلحة في مقتل أكثر من مليوني طفل وتشويه ما يزيد على ٦ ملايين طفل آخر. وبالمثل، هناك الملايين من الأطفال اللاجئين اليوم. وهناك

خطوة إضافية في ذلك الاتجاه. وبلجيكا تؤيد ذلك النهج تأييدا تاما.

إن العنف الجنسي آفة أخرى تلقى مزيدا من اهتمام مجلس الأمن ومنظمة الأمم المتحدة عموما. وكما يعلم مجلس الأمن، فيما يتعلق برصد تنفيذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، لا يؤخذ العنف الجنسي بالاعتبار إلا إذا كان مرتبطا بوجود أطفال جنود. ولا يمكن أن نقصر اهتمامنا على هذه الحالات لوحدها. فالعنف الجنسي في حالات النزاع له تبعات مأساوية على المدى الطويل بالنسبة للمتضررين منه. فهذا هو أحد أبشع ممارسات الحرب وأشنعها. وتدعو الحكومة البلجيكية إلى تعزيز الآلية المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) عن طريق إدراج قائمة بأطراف الصراع المسؤولة عن العنف الجنسي المنهجي في مرفقات تقارير الأمين العام.

إن مكافحة ظاهرة الأطفال الجنود أمر ضروري لا بد وأن يحظى بتعبئة الجميع دون استثناء. ويجب على مجلس الأمن أن يزيد من مشاركته في هذه المسألة. كما يجب أن يشجع هيئات الأمم المتحدة الأخرى على تكثف الضغط السياسي الضروري لوضع حد لهذه الاعتداءات. ويجب على الدول الأعضاء والوكالات والمنظمات الدولية أن تترجم التزاماتها على أرض الواقع. وبالنسبة لي، باسم حكومة بلجيكا - كما فعل رئيس الوزراء غي فيرهوفستات، في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر S/PV.6749)، بوسعي أن أؤكد للمجلس أن بلجيكا ستعمل بلا كلل لتحقيق ذلك الهدف. وانطلاقا من الروح نفسها، ستستمر بلجيكا في الدعوة إلى اعتماد صك ملزم يحظر القنابل العنقودية التي، كما نعلم جيدا جميعا، تؤثر على الأطفال بوجه خاص.

ويجدوني الأمل في أن تفضي مناقشة اليوم إلى تعزيز التزام مجلس الأمن. ففي عام ٢٠٠٢، خلال الدورة

ونحن ندعم الفريق العامل التابع للمجلس ونشارك فيه بنشاط، ونأمل أن يتسع دوره، وتُنفذ توصياته على سبيل الاستعجال.

واليوم، أود أن أرحب بتقديم تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٧، وأن أعرب عن تأييدنا لمحتواه، وبخاصة لما ورد به من توصيات. وتنشاطر الفكرة القائلة إنه لمكافحة هذه الظاهرة البشعة، نحتاج إلى استراتيجية شاملة لا تقتصر على مكافحة تجنيد الأطفال. ولهذا، أود أن أشرك الزملاء الأوروبيين تشجيعهم لمجلس الأمن على أن يدرج الاغتصاب وغيره من أعمال العنف الجنسي الخطير القائم على أساس نوع الجنس ضد الأطفال ضمن الانتهاكات التي تؤدي إلى إدراج طرف في الصراع في المرفق لتقرير الأمين العام. ولهذا السبب، تؤيد إيطاليا توصية الأمين العام بأن تقدم إلى المحكمة الجنائية الدولية حالات انتهاكات حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة المشمولة بولايتها القضائية.

وأخيراً، أود أن أشير إلى أن إيطاليا تؤيد موقف الاتحاد الأوروبي الذي يشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى أن يعتمد المجتمع الدولي صكاً قانونياً لحظر ذخائر الأسلحة الصغيرة التي تتسبب في معاناة غير مقبولة للسكان المدنيين، ولا سيما الأطفال.

ولا بد لي أن أختتم بالتنويه إلى أن من واجبنا أن نكفل أن تمثل هذه المناقشة لحظة هامة، بل وتاريخية كما قال البعض، في مكافحة ظاهرة الأطفال في الصراعات المسلحة. ولذلك، أأمل أن تشكل هذه المناقشة مرحلة هامة وحاسمة على الطريق إلى اتخاذ قرار جديد لمجلس الأمن في المناقشة القادمة بشأن هذا الموضوع، يأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة، والحالات التي لا يمكن تأجيلها بعد الآن، والتقدم المحرز منذ اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

آخرون اختطفوا أو وقعوا ضحية الاتجار غير المشروع. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى مكتوف الأيدي.

وما فتئت إيطاليا منذ زمن تشارك بهمة في تعزيز حقوق جميع الأطفال. وتحت رئاسة إيطاليا في عام ٢٠٠٣، اعتمد الاتحاد الأوروبي مبادئه التوجيهية بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة. وبفضل ذلك الصك، يقوم الاتحاد الأوروبي باتخاذ تدابير ملموسة في المحافل المتعددة الأطراف وفيما يخص علاقاته مع البلدان الثالثة لحماية الأطفال الذين يجدون أنفسهم في الصراعات المسلحة. وبالمثل، جعلنا هذه المسألة إحدى أولوياتنا فيما يتعلق بترشيحنا لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

ونحن نعتقد أن هناك علاقة وثيقة بين حماية حقوق الطفل والتنمية. ويتعين علينا العمل في المجتمعات المنكوبة بالصراعات لكي نرسم آفاق مستقبل مختلف بالنسبة للأطفال. ويتعين علينا أن نضطلع بمشاريع معينة في ميادين الصحة والتعليم، والعمل، وأن نتيح للأطفال خيارات واضحة المعالم وواقعية لمساعدتهم على العودة إلى الاندماج في المجتمع المدني. وفي ذلك الصدد، تسخر إيطاليا جهودها في ميدان التعاون الإنمائي لتأكيد التزامها بحماية الأطفال، في الوقت الذي نضع استراتيجيات جديدة لتقديم المساعدة في هذا المجال.

وندعم الأمم المتحدة في كل برامجها من أجل الأطفال. وما برحت إيطاليا تمول مشاريع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في حالة أفغانستان التي هي حالة خاصة ومحددة، حيث توجد بعض المبادرات التي تركز على وكالات التعليم والمدارس. وتتضمن المساعدة الإيطالية المقدمة إلى العراق مساهمة إلى اليونيسيف لتحسين حالة الأطفال الذين يعانون من عواقب الصراع. وقد عقدنا العزم على مواصلة هذا الجهد على وجه التخصيص.

آخرين بسبب تدمير بيوت أسرهم، ناهيك عن آلاف الأطفال الذين يعانون يوميا من أجل الوصول إلى مدارسهم بسبب جدار الفصل العنصري الذي أُقيم في الأراضي الفلسطينية ومئات نقاط التفتيش في الضفة الغربية. ونأسف لأن الإحاطات الإعلامية هذا الصباح لم تتناول تلك المعاناة الفريدة في دوامها وحجمها ونوعيتها، فهي تمثل سياسة مقررّة للمحتين، ويجب أن نُجرّم مثل هذه الممارسات مثل غيرها من الأعمال التي جُرّمت والتي تمس الأطفال.

وتتفق كذلك مع الأمين العام في ضرورة أن تكون برامج الانتعاش والتنمية بعيدة المدى والمرتبطة ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج نابعة من المجتمع المحلي، من أجل أن تكون عملية إعادة إدماج أولئك الأطفال في المجتمع مستدامة وناجحة. لذلك، ندعو المجتمع الدولي ومؤسساته المالية والمأنحين إلى تقديم يد العون في تنفيذ هذه البرامج.

إن ما يقوم به الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة من مساعٍ تهدف إلى حماية الأطفال وانتشالهم من بؤر الصراع يستحق منا الثناء والتقدير. إلا أننا نناشد الفريق العامل تجنب الانتقائية وازدواجية المعايير أثناء صياغة توصياته ونتائج أعماله، وتجنب أن تتسم تلك التوصيات بطابع التسييس. وكذلك، ينبغي النأي بمجلس الأمن عن فرض الجزاءات أو اتخاذ إجراءات مستهدفة ضد الدول التي قد يرتكب مواطنوها أعمالا إجرامية ضد الأطفال، وجعل فرض العقاب من اختصاص التشريعات الوطنية، في إطار مراعاة معايير القانون الإنساني الدولي.

السيد وولف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسعدني، السيد الوزير، أن تكونوا اليوم معنا لرئاسة هذه الجلسة. ونشكركم على تنظيمكم، فهذا موضوع هام جدا كما استمعنا من المتكلمين السابقين.

السيد الطلحي (الجمهورية العربية الليبية): نشكر ونقدر لسعادتكم، السيد نازارو نائب الرئيس ووزير خارجية بنما، رئاستكم لهذه الجلسة بالغة الأهمية. ونتقدم بخالص الشكر إلى السيدة رادىكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، على الإحاطة الإعلامية القيّمة التي استعرضت من خلالها التقرير السنوي للأمين العام (S/2007/757). كما نتقدم بالشكر إلى السيدة آن فينمان، المدير التنفيذي لليونيسيف، والسيدة جو بَكر، ممثل "الووتش ليست"، على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين.

إن بلادي يساورها القلق إزاء ما يتعرض له الأطفال من اختطاف وقتل وتشويه واعتداء جنسي وتجنيّد في الصراعات المسلحة، حسب ما ورد في تقارير الأمين العام المتتالية التي تشير إلى ازدياد وتيرة تلك الأعمال المشينة.

وتدين بلادي بقوة كل هذه الممارسات. وفي هذا الصدد، نؤيد اقتراح الأمين العام فيما يتعلق بدعوة الدول المعنية لاتخاذ الإجراءات الصارمة في إطار تشريعاتها الوطنية ووفق أحكام القانون الإنساني الدولي من أجل محاسبة مرتكبي تلك الجرائم، وإيقاع أقصى العقوبات الرادعة عليهم، وعدم تمكينهم من الإفلات من العقاب.

ونشاط كذلك الأمين العام رأيه في أن احتجاز الأطفال في مناطق الصراع المختلفة بدعوى ارتباطهم بجماعات مسلحة يشكل انتهاكا صريحا للمعايير الدولية. ونخص بالذكر هنا ما يعانيه الأطفال الفلسطينيون المحتجزون في المعتقلات الإسرائيلية من سوء معاملة. لذا، فإن ليبيا تطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات الرادعة في هذا الخصوص. وفي هذا السياق، ندين بشدة كذلك الأعمال العسكرية الإسرائيلية التي أدت خلال السنوات القليلة الماضية إلى قتل أكثر من ثمانمائة طفل فلسطيني، وتشريد آلاف

الفريق تخضع الآن للتحليل والفحص بغية إحداث تغييرات إيجابية في حياة الأطفال المتضررين بالتراعات المسلحة. وقد يكون على الفريق، فيما يتطور عمله، اللجوء إلى وسائل إضافية، بما في ذلك اتخاذ تدابير محددة الأهداف وتدرجية ضد مرتكبي الانتهاكات المستمرة لإقناعهم بضرورة الامتثال للقوانين الدولية ذات الصلة.

إننا سعداء بما خلص إليه الفريق العامل من أن هناك تقدماً في كوت ديفوار وأن الجهات التي كانت في الماضي طرفاً في عمليات تجنيد الأطفال واستغلالهم كجنود قد أنهت هذه الممارسات وقد أزيلت من قائمة مرتكبي الانتهاكات المذكورين في تقرير الأمين العام.

ومع ذلك، ليست هذه سوى بداية عملنا. والبيان الصحفي الذي صدر مؤخراً عن وكيل الأمين العام كوماراسوامي يضع بين أيدينا إحصائيات تدعو للقلق، إذ أن هناك ما يفوق ربع مليون طفل لا يزالون منخرطين في الصراعات في مختلف بقاع العالم. وإن انخراط طفل واحد أمر غير مقبول.

ولا نزال نشعر بالقلق العميق إزاء حالة الأطفال في الصراع المسلح في بورما وهي من أسوأ الحالات في العالم. فالجيش البورمي مستمر في تجنيد الأطفال، وبعضهم دون العاشرة من العمر، واعتقال الأطفال بتهمة الهروب من الخدمة. وإرسال بعض الأطفال إلى مناطق المعارك بعد إلحاقهم بوحدهم بأيام قلائل فقط أو إكراههم على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان مثل إضرام النار في القرى واستعمال المدنيين في أعمال السخرة. ويمنع النظام البورمي إجراء أي تقييم شامل لحجم المشكلة، وكذلك لا يسمح للخبراء الدوليين بالتحرك. ووفدي يطالب بالسماح للفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وكذلك للمنظمات الإنسانية

أود أولاً أن أهنئ الأمين العام ومكتب وكيل الأمين العام كوماراسوامي باجتهادهما في تنفيذ ولايتهما في إطار القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). كذلك أشكر السفير ريبير وفريقه على قيامهما بتوجيه عمل الفريق العامل التابع للمجلس بهمة ودون كلل.

لقد عُرض الموضوع الذي أماننا على المجتمع الدولي بطريقة شاملة لأول مرة عام ١٩٩٦ وذلك في تقرير السيدة غراثا ماشيل بشأن الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة (A/51/306). وكانت نتيجة التجاوب القوي والملتزم مع تقريرها أن أنشأ مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، وكذلك تطور الأمور باعتماد مجلس الأمن لسلسلة هامة من القرارات أسست لعملية مساعدة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لمجابهة هذا الأمر الخطير.

كان جوهر هذه العملية هو وضع خطط عمل من قبل الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة من غير الدول التي يتطرق إليها الأمين العام في تقاريره السنوية، بغية منع تجنيد الأطفال واستغلالهم في انتهاك للالتزامات الدولية الواقعة على عاتق تلك الدول والأطراف. وقد برهنت خطط العمل هذه أنها وسيلة إيجابية لتوجيه التقدم المحرز ثم قياسه، ونعتقد أنه سيكون من المفيد أن تقوم كل الأطراف الوارد ذكرها في المرفق الثاني لتقرير الأمين العام (S/2007/757) بتقديم خطط عمل مماثلة.

إن الفريق العامل المعني بالأطفال في الصراع المسلح، التابع لمجلس الأمن المنشأ عملاً بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) يعكس التزام المجلس المستمر بمعالجة مأساة الأطفال في حالات الصراع المسلح. وحتى الآن بدأ الفريق العامل يعكف على معالجة حالات متنوعة مثل تنوع الحالات في بورما وبوروندي وسري لانكا والسودان. إن الجهود التي يبذلها

وتود الولايات المتحدة أيضا أن تتغتم هذه الفرصة للتركيز على العمليات الهامة، وإن كانت أحيانا موضع التجاهل، التي تعقب تسريح الأطفال. من ذلك أن إعادة إدماج الأطفال في مجتمعاتهم غالبا ما لا تكون بالعمق الذي نطمح إليه. ومن المهم التي تشغل بالنا جميعا بشكل كبير من وجهة النظر الإنسانية، ومن وجهة نظر حكومي كأحد أكبر الممولين لهذه البرامج، معاودة الطفل ممارسة العنف أو فشله في أن يقود حياة طبيعية وسط أسرته أو مجتمعه. وتحمي الولايات المتحدة الجهود الشاقة التي تبذلها اليونيسيف، وكذلك إدارة عمليات حفظ السلام وشركاؤها في مجال الإدماج. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تسمح بحرية الحركة التامة بغية تحقيق أهداف التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

وتدعم حكومي بالكامل جهود الأمين العام ومثله الخاص ومجلس الأمن الهادفة إلى وضع حد للتجنيد غير القانوني للأطفال واستغلالهم كجنود. ومع ذلك نلفت الأنظار إلى نقطي خلاف مع تقرير الأمين العام.

أولا، بخصوص التوصية الواردة في الفقرة ١٦٦، فإننا لا نوافق على أن يتبع مجلس الأمن سياسة عامة أو ممارسة يحيل بموجبها القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن وجهات النظر بشأن أفضل الآليات لمكافحة الجرائم التي ترتكب في حق الأطفال تختلف من دولة إلى أخرى. ومن المهم في رأينا أن نتذكر أن ليس جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أطرافا في نظام روما الأساسي، وعلينا أن نأخذ في الاعتبار من ليسوا طرفا فيه.

ثانيا، فيما يخص اقتراح الأمين العام الوارد في الفقرة ١٧١، بأن تشرع الدول الأعضاء فوراً في دراسة موضوع الذخائر العنقودية، فإن وفدي يقترح أيضا أن يحدّد الفريق العامل اهتمامه على المسائل الجوهرية الواقعة بالفعل

الدولية، فوراً ودون عوائق، بالاتصال بالجماعات المختلفة في بورما بهدف تحقيق تقدم في وضع حد لهذه المأساة.

ويشعر وفدي بالارتياح للتقدم الطفيف المحرز في وضع الأطفال في الصراع في جنوب السودان. ونحث حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على التعاون التام بهدف تنفيذ التزاماتهما، ووضع حد لكل أشكال تجنيد الأطفال، بما في ذلك استغلالهم في الصراع المسلح في مخالفة للقانون الدولي السائد.

ومع ذلك، فإننا لا نزال نشعر بالقلق العميق من جراء عمليات تجنيد الأطفال واستعمالهم كجنود من قبل القوات الحكومية ولصيف من الجماعات المسلحة في مختلف بقاع السودان، وبخاصة إقليم دارفور، وفي معسكرات المشردين داخليا على جانبي الحدود السودانية - التشادية. كذلك نستنكر الاستعمال المستمر للاغتصاب كسلاح في الحرب في دارفور والاستهداف المتزايد للفتيات الصغيرات السن. ويحث وفدي كل الأطراف على الالتزام بوضع حد لهذه الانتهاكات والسماح لهيئات الأمم المتحدة بزيارة كل المواقع الضرورية بحرية تامة بهدف رصد الانتهاكات والتحقق منها.

أما في تشاد، فيفيد تقرير الأمين العام أن التجنيد القسري للأطفال واستغلالهم في الصراع المسلح أمر واسع الانتشار، تقوم به كل الأطراف في الصراع، فيما لا يزال الآلاف من الأطفال محتجزين لدى القوات والجماعات المسلحة. ويطالب وفدي كل الأطراف بالسماح لخبراء الأمم المتحدة وغيرهم ممن يسعون لتحديد حجم المشكلة بزيارة المواقع المعنية، كما يرحب بالأنباء التي تفيد بأن مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين بتشاد يسعى حاليا لزيادة عدد منسوبيه المعنيين بحماية الطفل.

ونشكر الأمين العام على إعداد تقريره (S/2007/757) الذي قرأناه باهتمام شديد. ونلاحظ تركيز ذلك التقرير على التدابير العملية والكمية الهائلة من المعلومات التي جمعها. ونشاط الأمين العام قلقه بشأن الحالة المتدهورة للأطفال في أفغانستان والعراق. ونشدد على مسؤولية كل الأطراف، بما فيها القوات المتعددة الجنسيات، في كفالة أمن وسلامة السكان المدنيين وضمان الاحترام الكامل لمعايير القانون الإنساني الدولي. وللأسف، فإن التقرير لا يتناول وفيات الأطفال نتيجة أعمال شركات الأمن الخاصة في العراق. ونحن نؤيد إضافة الطالبان إلى القائمة المرفقة بالتقرير والتي تسجل الأطراف التي تنتهك حقوق الأطفال، مما سيفتح الباب أمام النظر في الحالة من جانب الفريق العامل.

كما ينبغي إيلاء اهتمام ملائم للعراق. وقبل بضعة أيام، شاهدنا شريط فيديو يصور إرهابيي القاعدة وهم يعلمون الأطفال المجندين العراقيين خطف الناس وقتلهم. وثمة مؤشر مقلق آخر يتمثل في ذلك العدد الكبير من الأطفال المحتجزين في السجون العسكرية للقوات المتعددة الجنسيات. وقد أشار التقرير إلى ٨٠٠ طفل من هؤلاء الأطفال، ولكن معلومات أخرى تشير إلى أن العدد أعلى من ذلك كثيرا. ونعتقد أنه يتعين على اليونيسيف أن تولي الاهتمام لأسباب وظروف احتجازهم. ونحن على اقتناع بالحاجة إلى النشر الفوري لآلية رصد وإبلاغ في تلك الحالات.

وإننا نؤيد اقتراح الأمين العام بإيفاد مستشاري حماية الأطفال إلى أفغانستان والعراق ولبنان، وإشراكهم في العمليات الجارية في دارفور وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

كما أننا نرحب ببعض التقدم المحرز في كوت ديفوار، والذي أدى إلى شطب أطراف الصراع من قائمة

وبشكل واضح في نطاق ولايته. إن دراسة موضوع الذخائر العنقودية على سبيل المثال يجب أن تترك للخبراء في مجال الأسلحة الذين يعملون في نطاق اتفاقية الأمم المتحدة لحظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة.

إن تجنيد الأطفال واستغلالهم في الصراعات المسلحة في انتهاك للقانون الدولي السائد والانتهاكات الأخرى مثل قتل الأطفال أو تشويههم، والاعتصاب، والعنف الجنسي، والخطف ومنع وصول المساعدة الإنسانية للأطفال والاعتداء على المدارس والمستشفيات، كلها أعمال مرفوضة. وإن واجبا كأعضاء في مجلس الأمن هو أن نفعل كل ما بوسعنا لوضع حد لمأساة الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة. وقد استمعنا باهتمام إلى المتكلمين السابقين بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجلس القيام بذلك على أفضل الوجوه.

إن حكومتي لا تزال عند عهدتها باستعمال كل الأدوات المتاحة، بما في ذلك التقييم المنتظم وإصدار التقارير والإدانة العلنية، وحشد الخبراء في مجال حماية الطفل في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبعثاتها السياسية، بوصفها وسائل ملائمة وذات أهداف محددة وتدريبية ضد مرتكبي الانتهاكات بغية وضع حد لهذه المأساة.

السيد شركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

يسعدنا، السيد الوزير، أن نراكم تترأسون اجتماع مجلس الأمن اليوم. إننا ممتنون للسيد كوماراسوامي والسيدة فينيما وممثل المجتمع المدني للمعلومات التي قدموها بشأن المستجدات في موضوع حماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

إن الاتحاد الروسي ملتزم بتأمين حقوق الأطفال وسيواصل جهوده النشطة لذلك الغرض. ومن بين تلك الجهود على وجه الخصوص، التصديق، في المستقبل القريب، على البروتوكول الإضافي لاتفاقية حقوق الطفل.

مما يدل على أن وفدكم يأخذ هذه المسألة بكل جدية. وسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد راديك كوماراسوامي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، والمدير التنفيذي لليونيسيف على إسهاماتهما في جلسة اليوم.

في العام الماضي، أرسيت سوابق هامة بشأن إنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم ضد الأطفال، وخاصة تجنيد واستخدام الأطفال من جانب قوات حكومية أو مجموعات مسلحة. فقد مثل عدد من الأفراد، الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح، أمام محاكم وطنية ودولية وخاصة. ومن بين الإنجازات الجديرة بالذكر شطب أسماء أطراف الصراع كوت ديفوار من القائمة المرفقة بتقرير الأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757). وقد استحقت تلك الأطراف حذف أسمائها من القائمة من خلال وقف تجنيد الأطفال واتخاذ تدابير ملموسة للتعرف على هوية الأطفال وإطلاقهم لإعادة تأهيلهم. وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل مطالبته لأطراف الصراعات المسلحة المدرجة في القوائم المرفقة بتقرير الأمين العام لكي تضع، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، خطط عمل ذات إطار زمني محدد لوقف تجنيد واستخدام الأطفال، وغير ذلك من الانتهاكات والإساءات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة.

وعلى الرغم مما حدث من تطورات إيجابية في تعزيز وحماية حقوق الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة، فإن تقرير الأمين العام يبين أن الصراعات المسلحة ما زالت تؤثر على الأطفال في مختلف أنحاء العالم. وما زال تجنيد الأطفال واستغلالهم كجنود مستمرا من جانب أطراف الصراعات المسلحة. وما زال الأطفال يتعرضون للقتل والتشويه في مناطق الحرب بسبب الاستخدام العشوائي للأسلحة، مثل

المرفق لتقرير الأمين العام. ونوافق على ضرورة مواصلة تركيزنا على مثل تلك الحالات لكي لا يكون التحسن قصير الأجل.

ونؤكد مرة أخرى تأييدنا لفكرة النهج المتساوي إزاء جميع الانتهاكات الخطيرة، بما في ذلك، لا استخدام الجنود الأطفال فحسب، بل أيضا فئات الانتهاكات الأخرى الخمس، بما فيها قتل الأطفال وتشويههم. ويتطلب الاقتراح بالنظر على قدم المساواة في جميع الحالات إلى توضيح، وكذلك الأمر بالنسبة للتوصيات بنشر آلية الرصد والإبلاغ في جميع الحالات الباعثة على القلق. وفيما يتعلق بأولوية القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فإننا نعتقد بوجوب إيلاء الأولوية للصراعات المسلحة الحادة والواسعة النطاق، المدرجة على جدول أعمال المجلس.

ولا يمكن حماية الأطفال بدون التفاعل مع حكومات البلدان التي تعاني من الصراع أو تمر بمرحلة إعادة البناء بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الشأن، ينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها التركيز بدرجة أكبر على دعم التدابير الوطنية لتقوية تلك الحماية، وعلى التنفيذ الفعال لبرامج تسريح القُصّر وإعادة إدماجهم، وهيئة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية لمنع تجنيد الأطفال والجرائم الأخرى ضد الأطفال.

ونود أن نعرب عن الأمل في أن الجهود الشاملة والمنهجية للمنظمة، بالتعاون مع الدول المهتمة، ستكون لها نتائج ملموسة تؤدي إلى تحسين أوضاع الأطفال في الصراعات المسلحة.

السيد كوماو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية):

أشكر وفد بنما على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. ووفد بلدي يشكركم، سيدي الرئيس، على قدومكم إلى نيويورك لترؤس هذه الجلسة،

والأفراد المرتبطين بها يكتسي بالأهمية كيما يتسنى لكل الأطفال ضحايا تلك الانتهاكات، أو الذين أنجبوا نتيجة لها أن يحصلوا على الدعم.

إن إعادة إدماج وتأهيل كل الأطفال الذين ارتبطوا بقوات عسكرية أو مجموعات مسلحة يظل على رأس الأولويات. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يستمر في توفير الموارد الكافية لدعم وتطوير البرامج الوطنية لإعادة التأهيل والإدماج ذات الصلة والفعالة من أجل تأمين الاستدامة والنجاح الطويل الأجل لتلك العمليات. وينبغي لتلك البرامج أن تأخذ في الحسبان كذلك الشواغل الخاصة بالفتيات المحاربات والمرتبطات بمجموعات مسلحة.

السير جونز ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): شكراً، سيدي الوزير، لحضوركم اليوم ولتروؤسكم هذه الجلسة. وتقدم بالشكر أيضاً لسفيركم، السيد أرياس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن موضوع تنفق جميعاً على أهميته وما ينطوي عليه من قلق بالغ. وأضم صوتي إلى أصوات الآخرين في التقدم بالشكر للزملاء الفرنسيين لإدارتهم الرائعة للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التابع لمجلس الأمن.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بأداء دور نشط في الجهود الدولية لحماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ونشيد بالعمل القيم والمميز للسيد كوماواسوامي، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ونحن ممتنون لإحاطتها الإعلامية اليوم، وكذلك للإحاطتين الإعلاميتين للسيدة فينيان، والسيدة بكر.

وتؤيد المملكة المتحدة توصيات الأمين العام بإدراج مستشارين لحماية الأطفال في ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية ذات الصلة في المستقبل لتعزيز الرصد والإبلاغ.

الألغام الأرضية والذخائر العنقودية. كما أن الأطفال ما زالوا هدفاً للعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس، بما في ذلك حالات الاغتصاب خلال الصراعات المسلحة. وفي بعض حالات الصراع، تفاقمت كذلك عمليات اختطاف الأطفال ومنع الوصول الإنساني إليهم، والهجمات المنهجية والمعتمدة على المدارس والمستشفيات من جانب أطراف في الصراعات المسلحة.

إن طابع مسألة الأطفال في الصراعات المسلحة الشامل لجوانب متعددة يستلزم اهتمام مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن ينظر على قدم المساواة في جميع فئات الانتهاكات الخطيرة الست التي ترتكب ضد الأطفال في حالات الصراع المسلح. وفضلاً عن ذلك، ينبغي لمجلس الأمن أن يميل إلى المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق والمحاكمة كل الانتهاكات الست المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة التي تقع ضمن نطاق ولايتها.

ومهمة الرصد والإبلاغ وتقديم المعلومات الصحيحة في وقتها المناسب إلى مجلس الأمن من جانب آلية الرصد والإبلاغ يمكن تحسينها من خلال تعميم مفهوم حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالتالي، ينبغي النظر في إضافة مستشاري حماية الأطفال خلال استعراض أو إنشاء ولايات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية. ومن شأن دور مستشاري حماية الأطفال أن يساهم في تعزيز اتساق الدعوة والاستجابة لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح.

وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن تطبق سياسة عدم التسامح مطلقاً فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والإيذاء من جانب عمليات حفظ السلام والموظفين المرتبطين بها. كما أن تنفيذ استراتيجية شاملة للمساعدة والدعم لضحايا الاستغلال الجنسي والإساءة من جانب موظفي الأمم المتحدة

إن كل الانتهاكات الجسيمة الستة المحددة في التقرير لا تزال تشكل مصدر قلق بالغ للمملكة المتحدة. وإذا أخذ بعين الاعتبار توصيات الأمين العام، نحن مستعدون للإسهام في إجراء استعراض للانتهاكات التي تدفع إلى إدراج أحد الأطراف في مرافق هذه التقارير.

واعتبارا لذلك، نشعر بالقلق خصوصا من أن حالات العنف الجنسي والقائم على أساس النوع خلال الصراع، بما في ذلك الاغتصاب، قد زادت، على وجه الخصوص، في دارفور، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وهناك أدلة على أن الاغتصاب يستخدم أداة للحرب في تلك المناطق لإرهاب السكان المحليين. وهناك حاجة إلى جمع المزيد من البيانات والتحليل لتوفير أساس لحاسبة أولئك المسؤولين.

ومن الأهمية بمكان ألا تذهب هذه الجرائم بدون عقاب. وتدعم المملكة المتحدة دعما كاملا دور المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق في هذه الانتهاكات والاعتداءات وغيرها ضد الأطفال في الصراع المسلح التي تقع في دائرة اختصاصها، والمحاكمة عليها.

وليكون عمل مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراع المسلح ذا صلة بالموضوع، ينبغي أن يكون له أثر على أرض الواقع. وكما أكدت، هناك تقدم قد أحرز، ولكن لا تزال هناك تحديات شاقة. ويجب أن نواصل تقييم جهودنا ورصد وتنفيذ استنتاجات فريقنا العامل. وقد ذكر عدد من الانتهاكات المستمرة في التقرير المعروض علينا. وتؤمن المملكة المتحدة إيماننا راسخا بأنه ينبغي لمجلس الأمن وفريقه العامل الاستخدام الكامل لطائفة الخيارات المتاحة لمواجهة الانتهاكات المنتظمة، على نحو ما حُدد في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وفي مجموعة أدوات الفريق العامل. وذلك ربما يقتضي استخدام تدابير محددة الأهداف ضد مرتكبي

وتقر أيضا بدور المنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني في الميدان، التي كثيرا ما تعمل مخاطرة بنفسها، والتي بدون دعمها لم يكن يتسنى لهذه الآلية أن تعمل بنصف الفعالية التي تعمل بها.

ونرحب بهذا التقرير الأخير، ويسرنا أن نلاحظ حدوث عدد من التطورات الإيجابية والأدلة الأخيرة التي تشير إلى أن التجنيد النشط للأطفال واستخدامهم بواسطة الجماعات المسلحة في كوت ديفوار قد انتهى، أمر مشجع وعكوف حكومة نيبال في الإعداد لإطلاق سراح المقاتلين الأطفال وإعادة تأهيلهم أمر طيب أيضا، على الرغم من أن تنفيذ هذه الخطط قد تأخر أكثر مما يجب.

وانخفاض التجنيد غير المشروع للأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية دليل إيجابي آخر. وتعاون السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن توجيه الاتهام إلى توماس لويانا ديليو وجرمان كاتنغا، وفي إلقاء القبض مؤخرا على ماتيو نجوجولو شوي، أمر طيب للغاية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات صعبة، ليس أقلها فيما يتعلق بالانتهاكات التي ترتكبها الميليشيا المسلحة غير المشروعة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وترحب المملكة المتحدة بتعاون الأطراف في الصراعات في بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وبورما، والسودان، مع آليات الرصد والإبلاغ، وإحرازها تقدما فيما يتعلق بخطط عمل مقيدة بمواعيد زمنية لوقف تجنيد الأطفال والانتهاكات والاعتداءات الأخرى. ولكن هناك حاجة إلى المزيد من العمل.

ونرحب بمزيد من التفاصيل عن التقدم في وضع وتنفيذ خطط عمل الأطراف في بورما. ونحث حكومة ميانمار على الامتثال لالتزاماتها التي تعهدت بها للممثل الخاص بالتعاون في إنشاء آلية للرصد والمراقبة.

للاختطاف والتجنيد ويستخدمون بالقوة كجنود في مناطق الصراعات المسلحة.

وإضافة إلى ذلك، نشجب حقيقة أن العنف الناشئ من الاشتباكات، والقنابل العنقودية، وانفجار الألغام والهجمات ضد المدارس والمستشفيات، لا يزال يسفر عن قتل آلاف الأطفال وإصابة عدد كبير جدا منهم بجروح. وهناك جريمة مخزنة تتعلق بمنع وصول شحنات المساعدات الإنسانية بسبب تزايد حالات عدم الأمن نتيجة للكمان، وحالات السرقات والقتل، وتتم جميعها في انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة.

ولذلك، مما له أهمية بالغة اتخاذ التدابير الملائمة لإنقاذ حياة الأطفال وتشجيع وتسهيل الأعمال الإنسانية.

وهنا نود أن نقدم بضع توصيات، أولاً، وقبل كل شيء، للدول الأعضاء. نطلب إلى الحكومات أن تجرّم تجنيد الأطفال الجنود وأن تسنّ تشريعات لحماية الأعمال الإنسانية. ونشجع الدول التي لم تصادق بعد على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح أن تبادر إلى ذلك وأن تكفل الالتزام بهما.

وبعد ذلك، فيما يتعلق بأطراف الصراعات، نحث المجتمع الدولي على أن يبذل قصارى الجهود ليكفل عدم استهداف الأطراف للمدارس والالتزام فعلاً بحمايتها. ويجب على الأطراف في الصراع الالتزام بالإبقاء على خدمات الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك إيصال المياه، ولا بد أن تضمن هذه الأطراف المرور الآمن للمنظمات الإنسانية كي يتسنى لها أن توصل المساعدات والخدمات إلى الأطفال، بما في ذلك إلى مخيمات إعادة التوطين واللاجئين.

وفيما يتصل بمنظمات تقديم المعونة والمساعدة، نطلب إلى الجهات المانحة أن تقوم على أساس الأولوية

الجرائم الذين يرفضون الاضطلاع بالإجراءات التي نطلبها منهم. وقطعا، لا ينبغي أن يكون العجز عن العمل خياراً.

السيد كافاندو (بور كينا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

سيدي الرئيس، تشارك بور كينا فاسو أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بكم، إلى جانب السيد شارل ميشل، وزير التعاون الإنمائي في بلجيكا، والسيد فيتوريو كراكشي وزير الدولة بوزارة الخارجية في إيطاليا. إن مشاركتكم في هذه المناقشة، سيدي، توضح الأهمية التي تولونها لمسألة الأطفال في الصراع المسلح.

ونود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام على معلوماتها المفيدة للغاية. ونشي أيضاً على الفريق العامل الذي تترأسه فرنسا، على متابعته الحثيثة لهذه المسألة الهامة للغاية. وبالطبع، لا يمكننا إلا أن نعرب عن الشكر للسيدة آن فمان والسيدة جو بگر على إحاطتهما الإعلامية بشأن هذا الموضوع.

وكما نعلم جميعاً، لا تزال خلفية هذه الخحنة متسمة بالرعب. والحقيقة المروعة هي أن الآلاف من الأطفال يموتون كل عام متأثرين مباشرة بالحرب، وأن آلاف آخرين يموتون بسبب النتائج غير المباشرة للحرب، بما في ذلك سوء التغذية والمرض والحالات النفسية والأمراض العقلية.

وفي الحقيقة، يشير التقرير إلى استمرار ارتكاب انتهاكات خطيرة ضد الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير الشرعية ومن قبل بعض القوات الحكومية، ويوضح التقرير أنه بالرغم من تحديد حد أدنى للسن القانونية للتجنيد في القوات المسلحة من خلال التشريعات الوطنية والدولية، وخاصة البروتوكول الاختياري المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراع المسلح، لا يزال الآلاف من الأطفال يتعرضون

كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، على إحاطتها الإعلامية؛ والسيدة آن فينيمان، المديرة التنفيذية لليونيسيف، على بيانها. علاوة على ذلك، أرحب بوجود السيدة جو بكر، ممثلة هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وأشكرها على بيانها.

ويساور الصين شديد القلق إزاء الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال في الصراعات المسلحة في بلدان مختلفة. وتعارض الصين تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. وندعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، لتعزيز حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وفي هذه المناسبة، أود أن أؤكد النقاط التالية.

أولاً، ينبغي أن يعزز مجلس الأمن جهوده المبذولة للحيلولة دون نشوب الصراعات وصون السلام بهدف توفير الحماية للأطفال، وذلك بمنع أسباب الصراعات المسلحة والحد منها وحلها. وتنشأ ضرورة حماية الأطفال في الصراعات المسلحة عن الصراعات ذاتها. لذلك ينبغي أن يركز المجلس جهوده على حل الصراعات المسلحة باتخاذ الإجراءات اللازمة في نطاق ولايته للحد من تلك الصراعات. وينبغي في الوقت ذاته بذل الجهود للنهوض بفعالية عمليات حفظ السلام وتحسين الأوضاع الإنسانية في مناطق الصراع.

وفي الحالة الراهنة، ما برح الأطفال يقعون ضحايا لتصاعد حدة الصراعات في بعض مناطق الصراع، بينما يمنح التقدم الإيجابي المحرز في عمليات السلام في مناطق أخرى أملاً للأطفال في مستقبل أفضل. وهذا يثبت مرة أخرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يوجه اهتماماً كبيراً للجهود الرامية إلى حل الصراعات.

بتضمين برامجها للطوارئ تقديم الدعم للصحة والتعليم حتى تستمر في وقت الصراعات المسلحة خدمات التعليم ومرافق الصحة العامة، والخدمات الصحية للأطفال في مخيمات اللاجئين أو المشردين داخلياً.

وأخيراً، نحث مجلس الأمن على النظر في اتخاذ تدابير قسرية، إن أمكن، ضد أي طرف في صراع مسلح يواصل الانتهاك المنهجي للأحكام القانونية المحددة لحماية الأطفال في أي من فترات الصراعات المسلحة. ومن واجب مجلس الأمن، بصفة خاصة، أن يكفل التنفيذ التام لجميع قراراته ذات الصلة، بما فيها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، وأن يكفل الامتثال التام لتوصيات فريقه العامل الذي يُطلب من الأطراف التعاون معه على نحو أكبر.

وفي هذا الشأن، ترحب بوركينا فاسو بإنشاء آلية الرصد والإبلاغ المعنية بالأطفال في الصراعات المسلحة التي كان لإجراءاتها اليومية من أجل بلوغ أهدافها أثر رادع. ونطالب أيضاً بأن تشمل الآلية كل حالات الانتهاكات، ونشجع جميع من انضموا إليها على توخي الصراحة والتعاون معها بطريقة مثمرة.

ويبين النظر المستمر والمنهجي في مسألة الأطفال والصراعات المسلحة مدى شدة انشغال مجلس الأمن بالموضوع. إن الأطفال هم مستقبل البشرية. لذلك يجب ألا نكف عن إدانة كل ما يشكل تهديداً خطيراً لوجودهم ومستقبلهم.

السيد ليو زيمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكركم يا سيدي على القيام برحلة خاصة إلى نيويورك لترأسوا هذه الجلسة. وتعرب الصين عن ترحيبها بالسيد كوشنر، وزير خارجية فرنسا، والسيد شارل ميشيل، وزير التعاون في بلجيكا، والسيد كراكسي، وكيل وزارة الخارجية في إيطاليا. وأود أن أشكر السيدة رادিকা

المتعمد للجزءات أو التهديد باستخدامها في مجلس الأمن. والأمر يقتضي الحذر لدى التعامل مع مسألة الأطفال والصراع المسلح، وكذلك فيما يتعلق باستخدام الجزاءات.

والصراعات متباينة ومن ثم يجب عدم التعامل معها من خلال نهج واحد لجميع الحالات. ومرة أخرى، تهيب الصين بجميع الأطراف المعنية في الصراعات المسلحة أن تحترم حقا التزاماتها، وأن تنقيد بالقانون الإنساني الدولي وتحترم حقوق الأطفال وتحميها. وفي الجهود المبذولة لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات، ينبغي أن يولي المجتمع الدولي أولوية لإعادة إدماج الأطفال في الأسرة والمدرسة والمجتمع وأن يضمن توفير ما يكفي من الموارد في هذا الصدد.

وإذا أريد حل قضية الأطفال والصراع المسلح، فالجهود التي يبذلها مجلس الأمن وحده لا تكفي مطلقا لذلك. ونشجع اليونسيف والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات الدولية على أن تؤدي دورا أكبر في مساعدة البلدان المعنية على منع توريط الأطفال في الصراعات المسلحة. ونرحب أيضا بالدور الإيجابي الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في هذا الشأن.

وقبل أن أختتم، أود أن أبلغ المشاركين في هذه الجلسة أن الصين صدقت، منذ وقت ليس ببعيد، على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وقد أصبحت بذلك طرفا في هذا البروتوكول. ونناشد جميع البلدان على أن تصدق على البروتوكول وتنضم إليه إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد. وترجو الصين أن يجري تحسين حالة الأطفال في الصراعات المسلحة فعليا بالجهود المشتركة لجميع الأطراف، حتى يمكن للأطفال أن ينعموا بغد أفضل.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يسر وفد فييت نام أن يراكم يا سيدي على رأس هذه

ثانيا، في الجهود التي تبذل للتصدي لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة، يجب أن يحترم الدور الذي تقوم به الحكومات المعنية وأن يقدم لها الدعم في جميع الأوقات، على النحو الذي يؤكدته مرارا القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وتتحمل تلك الحكومات المسؤولية الرئيسية عن حماية أطفالها. ولا بد من أن تلتزم الأطراف الأخرى تعاون الحكومات المعنية في محاولة مشتركة للتصدي للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. وينبغي أن يعزز مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة اتصالاتهما مع الحكومات المعنية. وينبغي أن يعترف بالتدابير الإيجابية التي تتخذها تلك الحكومات وأن يدعمها هوضا بالثقة المتبادلة. وينبغي في الوقت ذاته عدم إقحام السياسة في قضية الأطفال. وينبغي ألا تستخدم حماية الأطفال ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان.

ثالثا، ينبغي أن يظل القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) بمثابة أساس لتحسين وإتقان رصد آلية الرصد والإبلاغ وجهود الفريق العامل. وبما أن المهمة الرئيسية للآلية تتمثل في جمع المعلومات والقيام بأعمال على أرض الواقع، فلا بد أن تلتزم تعاون الحكومات المعنية. ونرجو أن يقيم الأمين العام منجزات الآلية وأوجه قصورها، حتى تتسنى مواصلة تحسينها خلال المرحلة التالية من العمل.

وقد نظرت فريق مجلس الأمن العامل، بتنسيق من فرنسا بوصفها ترأسه، في مسألة الأطفال بعدد كبير من البلدان، وقدم توصيات هامة إلى مجلس الأمن. ونرجو أن يظل الفريق العامل محتفظا بطابعه المهني، وأن يسعى لتناول المسائل ذات الصلة من خلال التعاون والتشاور البناء مع الحكومات المعنية وأن يقدم توصيات فعالة إلى المجلس.

وقد وقفت الصين دائما إلى جانب الحوار لحل مشاكل معينة. وقد عارضت الصين على الدوام الاستخدام

تلك الحماية، أو تعذيب الأطفال أو حرمانهم من الغذاء والتعليم، انتهاكات خطيرة للحقوق الأساسية للأطفال، كما يقرها القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والأحكام المحددة من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

وفي إدانة تلك الانتهاكات، يطلب قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرارات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن المجلس، إلى جميع الأطراف المعنية أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة، وضمان حقوقهم ورفاههم.

وفيما يتعلق بتنفيذ هذه القرارات، نشارك في الآراء المعرب عنها بشأن الحاجة إلى استراتيجية واسعة النطاق لمنع نشوب الصراعات، تعالج الأسباب الجذرية للصراع المسلح بأسلوب شامل، من أجل تعزيز حماية الأطفال على أساس طويل الأجل. بما في ذلك عن طريق تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، والمصالحة الوطنية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان وحمايتها. وفي هذا الصدد، نقر بالدور الهام الذي تضطلع به منظمة الأمم المتحدة للطفولة والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومساهماتها في هذا الشأن.

وقد طلب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) إلى الأمين العام تنفيذ آلية للرصد والإبلاغ بشأن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. وفي حين نشيد بالجهود التي بذلتها الممثلة الخاصة للأمين العام في إعداد التقرير المعروض علينا، فإننا نود التأكيد على أنه من أجل ضمان جودته وموثوقيته وموضوعيته، فإن تعزيز الحوار والتعاون مع الحكومات الوطنية، التي تتحمل في نهاية المطاف المسؤولية الأساسية عن توفير الحماية والرعاية للأطفال في بلدانها، يشكل أهمية

المناقشة الهامة في مجلس الأمن. ويشهد وجودكم بيننا على الأهمية التي توليها بنما لأعمال هذه الهيئة، المنوط بها صون السلام والأمن الدوليين. ونتطلع إلى مواصلة العمل عن كثب مع وفدكم على تحقيق أهدافنا المشتركة.

وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، والمديرة التنفيذية لليونيسيف وممثلة هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة على إحاطتكم الإعلامية. ونعرب أيضا عن ترحيبنا بالمشاركة رفيعة المستوى من جانب فرنسا وبلجيكا وإيطاليا في هذه المناقشة.

إننا نرى في الأطفال أملنا من أجل مستقبل أفضل للعالم. لذلك نستثمر في الأطفال خير مواردنا. وقد التزمنا بإنقاذ الأجيال التالية من آفة الحرب وجعل هذا العالم عالما صالحا للأطفال. وفي اضطلاعنا بالتزاماتنا، أحرزنا شيئا من التقدم في بعض مناطق العالم؛ أما في غيرها، فما زلنا نرى الأطفال يقتلون ويشوهون ويعانون من جميع أشكال سوء المعاملة في حالات الصراع المسلح. ولا تختلف الآثار السلبية لهذه الأعمال كثيرا، سواء بالنسبة لمن يُتاح لهم مصادفة الإفلات من القتل أو لمن يؤمرون بارتكابه.

يعرض لنا التقرير الحالي التقدم المحرز والتحديات التي نواجهها على حد سواء. وفي حين نلاحظ التطورات الإيجابية في بعض البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، كما يتبين من انخفاض عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم في حالات الصراع المسلح، أو كما يتبين من التدابير التي تتخذها الحكومات المعنية لمنع هذه الأفعال أو المعاقبة عليها، فإننا نشارك في التعبير عن الشعور بالقلق إزاء هذه الممارسة المستمرة.

ويشكل ذلك، بالاقتران بالأعمال الأخرى من قبيل الهجمات ضد أطفال المدارس، أو الاعتداء الجنسي على الأطفال من جانب المسؤولين عن حمايتهم والذين يوفرون

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب بحرارة بالمثل الدائم الجديد لكرواتيا، السفير نيفين يوريكا، الذي كان ممثلاً متميزاً لبلده لدى حكومة بنما، والذي تربطني به علاقة من الصداقة والاحترام.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أتقدم بالشكر لبنما التي تتولى رئاسة مجلس الأمن على تنظيمها هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة.

كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أرحب بيننا بنائب الرئيس ووزير الخارجية في بنما، السيد صمويل لويس - نافارو، وبصاحبي السعادة السيد برنارد كوشنر، وزير خارجية فرنسا، والسيد تشارلز ميشيل، وزير التعاون الإنمائي لبلجيكا.

كما نرحب بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة، ونثني على العمل الذي اضطلعت به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة رادىكا كوماراسوامي، وكذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان.

وترحب كرواتيا بالاشتراك النشط من جانب مجلس الأمن في معالجة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة طوال السنوات التسع الماضية. إن اعتماد المجلس لخطط العمل والممارسة التي تتبعها الآلية المستقلة للإبلاغ والرصد قد أسهما بشكل كبير في إنهاء تجنيد الأطفال بواسطة الأطراف المتورطة في الصراعات المسلحة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات أقوى من جانب المجلس لضمان أن تعمل جميع الأطراف المتورطة في الصراعات المسلحة وفقاً لقرارات المجلس ذات الصلة وغيرها من الصكوك الدولية المعنية، من أجل ضمان توفير الحماية للأطفال.

حيوية، وكذلك الحال بالنسبة للمشاورات التي تجري مع الكيانات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

لقد شكت بعض البلدان، صواباً أو خطأ، من عدم مشاورتها فيما يتعلق بآرائها في أن الأوضاع في بلدانها لا تشكل حالة من حالات الصراعات المسلحة وأنه كان ينبغي ألا تذكر تلك الحالات في التقرير على الإطلاق. وهذه مسألة جديرة بالاهتمام من جانب المجلس.

ومن بين المجالات الأخرى التي يمكن أن تخضع للتحسين عملية المساواة في معالجة جميع حالات الصراع المسلح. وينبغي للفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، المنشأ عملاً بالقرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، الذي يبذل جهوداً كثيرة جديرة بالثناء، أن يحسّن من أدائه وأسلوب عمله بهدف زيادة التشديد على إجراءات المنع.

إن فييت نام، بوصفها من أوائل الموقعين على اتفاقية حقوق الطفل، قامت أيضاً بالتوقيع على البروتوكول الاختياري المعني باشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وتحققت منه، وقدمت تقاريرها الدورية بشأن إجراءات التنفيذ. وتوفر جميع الوثائق القانونية الأساسية للبلد، من قبيل الدستور وقانون المهام العسكرية والقانون المدني، التدابير اللازمة لكفالة عدم تجنيد الأطفال دون سن الثامنة عشرة في القوات المسلحة وعدم اشتراكهم مباشرة في أعمال القتال.

وتنتطلع إلى المساهمة من جانبنا تجاه التنفيذ الكامل والفعال لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن، بهدف إقامة عالم صالح للأطفال.

أخيراً، نشكر وفد فرنسا على مشروع البيان الرئاسي الذي قدمه بشأن هذه المسألة، ونتطلع إلى العمل بشكل بنّاء مع الأعضاء الآخرين بالمجلس من أجل اعتماده المبكر.

الأمم المتحدة الخمسة عشرة التي تشارك فيها، على المسائل المتعلقة بحقوق الطفل. ولذلك نود أن نشجع كل البلدان المساهمة بقوات على أن تحذو نفس الحذو.

ونشجع الحكومات على إنهاء حالات الإفلات من العقاب بالنسبة للأشخاص المتهمين بارتكاب انتهاكات ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. ونعتقد أنه ينبغي أن يحيل المجلس تلك الانتهاكات إلى المحكمة الجنائية الدولية في الحالات التي تعجز فيها المنظمة الوطنية عن معالجتها، على النحو الذي اقترحه الأمين العام.

وتشارك كرواتيا بنشاط في أعمال الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ونود أن نرى تعزيز أساليب عمل الفريق العامل باستخدام الإحاطات الإعلامية المنظمة مع البلدان المعنية بعد ستة أشهر من اعتماد استنتاجات الفريق العامل بشأن الحالة في تلك البلدان المعنية. وبهذه الطريقة، تتاح الفرصة للفريق العامل والبلد المعني لاستعراض التقدم المحرز على أساس عمل الطرفين. ونحث الفريق العامل على استخدام كل الإجراءات الممكنة المنصوص عليها في مجموعة الأدوات، حسب الاقتضاء، وبخاصة الرحلات الميدانية التي يعقبها تقديم تقرير.

ونحن جميع الأطراف في الصراعات المسلحة على أن تكف عن استخدام الجنود الأطفال، وعلى أن تبدأ في التصرف وفقا للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك مبادئ باريس. والدول الأعضاء تضطلع أثناء عملها في مجلس الأمن، بمسؤولية عن حماية سلام الأطفال وأمنهم، وبخاصة حيثما يتعرضون للاستغلال الوحشي. وإذا ما تعرض جيل بكامله من الأطفال للتدمير المنهجي، سواء بدنيا أو ذهنيا، فلا يمكن أن تحدث تغييرات إيجابية لمستقبل بلدانهم.

وتؤيد كرواتيا بقوة التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام. وهذه التوصيات، إذا ما اعتمدها ونفذتها الحكومات، ستشكل خطوة هامة إلى الأمام في معالجة النطاق الحالي للرصد والإبلاغ المحدود للغاية في الوقت الراهن.

وعلى وجه الخصوص، تعتقد كرواتيا أن الإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة الستة التي تُرتكب ضد الأطفال ينبغي ألا تتوقف فقط على ما إذا كان البلد مدرجا في قائمة الأمين العام بوصفه بلدا يجند الجنود الأطفال. وهناك ضرورة لتوسيع نطاق تطبيق آلية للرصد والإبلاغ لتشمل جميع الانتهاكات المرتكبة في كل الحالات المحددة في مرفقي تقرير الأمين العام.

وندين بأقوى العبارات تزايد أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال والنساء في حالات الصراعات المسلحة، بوصفها أسلوبا حربيا غير مقبول. ونشجع مجلس الأمن على استخدام التدابير المحددة، عند الاقتضاء ووفقا للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥)، عندما تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي.

وتؤيد كرواتيا بقوة العمل المتعلق بحماية الطفل الذي يضطلع به المستشارون في جميع بعثات إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الشؤون السياسية، وكذلك العمل الذي يضطلع به الأفراد العاملون في بعثات الأمم المتحدة لحراسة مخيمات المشردين داخليا، حيث ظهر جليا من تقرير الأمين العام أن تلك المناطق قد أصبحت مجالات لتجنيد الجنود الأطفال.

وتواصل كرواتيا مناصرة سياسة عدم التسامح إطلاقا تجاه الاعتداء الجنسي على النساء والأطفال، وتبعا لذلك تقوم كرواتيا بتدريب المشاركين الكروات في بعثات

من مجرد عقد مناقشة سنوية. إنهم يحتاجون منا أن نحدد أسماء من أرغموهم على ذلك وأن ندرج تلك الأسماء في قائمة منتهكي حقوق الأطفال. ويحتاجون من هذا المجلس أن يتخذ إجراءات حاسمة. ولا بد لنا من أن نكافح الإفلات من العقاب بالعزم والتصميم.

وترى كوستاريكا أن الأطفال الذين تستخدمهم المجموعات المسلحة ويقعون ضحية للإساءة والانتهاكات المنهجية الجسيمة لحقوقهم يحتاجون من المجلس أن يقوم بعملية تقييم حاد للإجراءات والجزاءات الفعالة الواجبة التطبيق على من يصرون على مواصلة هذا التصرف المشين. ومن مسؤولية المجلس إزاء أطفال العالم أن يكفل الامتثال لجميع قراراته. وفي ذلك الصدد، ينبغي أن يوفر الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة إلى لجنة الجزاءات بانتظام معلومات شاملة عن الجرائم المرتكبة، حيثما وجدت هذه الجرائم. وينبغي أيضا أن يوصي الفريق العامل المجلس باتخاذ تدابير وجزاءات معينة ضد من ينتهكون قراراته باستمرار، حينما لا توجد لجنة ذات صلة للجزاءات.

لقد حان الوقت لكي يعالج المجلس بعزم أكبر مسألة وجود آليات وطنية ودولية راسخة لكفالة تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى المحاكمة. ولا يمكن أن يفلت أولئك الأشخاص من العقاب. وإذا أردنا أن نكفل احترام حقوق الأطفال، من الأهمية الأساسية، في رأينا، أن ننحى جانبا المصالح وأسباب الراحة الوطنية التي تكون دائما قصيرة النظر وبعيدة كل البعد عن أهدافنا الجماعية الكبرى. وينبغي ألا يتردد المجلس في إحالة حالات أخطر مرتكبي الجرائم ضد الأطفال إلى المحكمة الجنائية الدولية. فمن شأن هذا أن يوجه رسالة عدم تسامح قوية إزاء من لا يتورعون عن التضحية بالأطفال من أجل تحقيق مصالحهم الأنانية الضيقة. ويقتضي منا اتخاذ إجراءات فعالة في مجلس الأمن في ذلك المجال أن نستعرض فورا معايير آلية الرصد والإبلاغ، حتى نستطيع أن

وأود أيضا أن أعرب عن تأييد بلدي لفكرة اعتماد قرار جديد لمجلس الأمن يوفر آلية أقوى لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل كلمتي بشكركم، سيدي، وبلدكم على عقد هذه المناقشة الهامة. وتتشاطر كوستاريكا مع بنما، كما تعلمون جيدا شاغلا هاما فيما يتعلق بالأطفال وحبا خاصا للسلام يتجلبان في الرغبة المشتركة لشعبينا في أن يعيشا بدون قوات عسكرية.

وأشكر الأمين العام على تقريره السنوي السابع عن الأطفال والصراعات المسلحة، والسيدة كوماراسوامي على بيانها. وأشكر أيضا السيدة فينمان والسيدة بكر من منظمة ووتش ليست على بيانها اللذين أثريا مناقشتنا بالتأكيد.

وما برحت حالة الأطفال في مناطق الصراعات المسلحة، وستظل، مصدر قلق مستمر للأمم المتحدة. فمصائب الحرب لا تميز بين الأطفال والبالغين وتوقع بهم الأذى على حد سواء، وإن كان العديد من هذه المصائب أكثر خطورة فيما يتصل بالأطفال. فإحساس المرء بالتخلي عنه، أو التيسم، أو الاقتلاع، أو الإعاقة، والافتقار إلى الفرصة، يؤثر بصفة خاصة على الأمل في حياة أفضل ينبغي أن يكون بوسع الأطفال دائما أن يتطلعوا إليها. وصحيح أنه حدث تقدم مشجع في نزع سلاح الجنود الأطفال، وتسريحهم، وإعادة إدماجهم في بعض البلدان، ولكن من الصحيح أيضا أنه لم يحدث أي تقدم في الكثير من المناطق الأخرى المتضررة بالصراع العنيف، حيث يشكل استخدام الأطفال لتسوية حسابات من هم أكبر منهم سنا انتهاكا صارخا لأبسط حقوقهم الأساسية.

ويحتاج منا الأطفال الذين يحملون أو يرغمون على حمل بندقية بدلا من كتاب تحت إبطهم أن نفعل ما هو أكثر

وكذلك المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومثلة منظمة ووتش ليست المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة على بيانناهن. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره الهام.

وتبين هذه الجلسة حسنة التوقيت رغبة المجلس القوية في أن يتناول مسألة ذات أهمية فائقة: رفاه وأمن الأطفال في الصراعات المسلحة. وإننا ندين بأقوى عبارات ممكنة مختلف أشكال العنف المرتكب ضد الأطفال في الصراعات المسلحة. فمنظر الأطفال الذين يحملون المدافع الرشاشة وغيرها من الأسلحة ويشاركون في عمليات القتل غير مقبول على الإطلاق ويستحق كل الشجب. بل إنه إهانة للقانون الإنساني الدولي الذي يحظر هذه الممارسات بوضوح سواء كانت من جانب القوات المسلحة أو المجموعات المسلحة.

ونحن، مجلس الأمن، لا يتعين علينا اتخاذ إجراءات ضد تلك الانتهاكات فحسب، بل التعاون أيضا مع الدول المعنية للقضاء على تلك الممارسات. ونعتقد أن تلك المسائل يمكن أن تحل بشكل شامل حينما تعمل الأطراف ذات الصلة معا وتتعاون بروح الشراكة وبحسن نية. ومن شأن تلك الروح أن تؤمن المستوى المطلوب من الثقة بين الأطراف من أجل تأمين استدامة جهودنا.

وعندما نُعالج هذه المسألة في مجلس الأمن، يفوتنا أحيانا أن نتذكر بأن معظم الحالات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2007/757) تتعلق بدول نامية تواجه صعوبات معقدة وأحيانا عصية على الحل. وإذا أهملنا تلك الفكرة، قد نجد أنفسنا في مرحلة ما في المستقبل أمام طريق مسدود. ويستطيع المجلس أن يواصل تقديم الطلبات إلى تلك البلدان بأن تعالج المسائل، ولكن التقدم في التنفيذ يعتمد أيضا على بناء القدرات الوطنية.

نعالج على نحو أنسب وأنجع كلا من الانتهاكات الجسيمة الستة المحددة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

وأود أيضا أن أشير إلى الزيادة التي تثير الجزع في العنف الجنسي الذي يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب ضد آلاف من الفتيات والتي توفر حجة جلية لإيلاء أهمية متكافئة لجميع الانتهاكات الخطيرة. وعلى المجلس أيضا كفالة أن تكون تدابير الحماية متناسبة مع احتياجات كل حالة. ومن مسؤولية جميع الدول أن توفر الحماية لشعوبها، وتكتسي المسؤولية عن الحماية بأهمية خاصة فيما يتعلق بالأطفال. وعندما تكون أي دولة غير قادرة على حماية أطفالها، يكون لزاما على المجتمع الدولي أن يسد تلك الفجوة.

ولا يمكنني أن أختتم كلمتي بدون أن أكرر تأكيد إدانتنا لقتل الأطفال وتشويههم بالألغام والقنابل العنقودية. وترى كوستاريكا أن جميع المشاركين في الصراعات المسلحة يضطلعون بالتزام لا سبيل إلى التنصل منه بتوفير معلومات دقيقة عن كمية هذه الاعتدة وموقعها، فضلا عن أي معلومات أخرى فيما يتصل بتطهير المناطق الملوثة وإعادة تأهيلها. ومن الأهمية الملحة أن نحرز تقدما في عملية أو سلو الرامية إلى صياغة صك ملزم قانونا لحظر استعمال وإنتاج وبيع وتخزين الذخائر العنقودية.

السيد نتاليفاوا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن عميق تقديرنا لرؤيتكم، سيدي، تترأسون مداولاتنا اليوم. ونود أيضا أن نشيد بجماعة باشتراك السيد برنار كوشنر، وزير خارجية فرنسا، والسيد شارل ميشيل وزير التعاون الإنمائي في بلجيكا، والسيد فيتوريو كراكسي وكيل وزارة الخارجية في إيطاليا.

ونود أن نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة على إحاطتها الإعلامية الهامة،

بحياة العديد من الأطفال. وعلى مجلس الأمن، من جانبه، أن يعلن بوضوح عن رفضه لممارسات الدول أو الأطراف غير الحكومية التي تستخدم بطريقة عشوائية أسلحة تؤدي إلى التلوث بالألغام.

وفيما يتعلق بالتقرير التالي بشأن هذه المسألة، نرى أنه ينبغي لمكتب الممثل الخاص للأمين العام أن يواصل بذل الجهود الدؤوبة لتحسين وصقل طريقتيه في إعداد وصياغة التقرير، ولا سيما فيما يتعلق بذكر البلدان التي تدور فيها صراعات مسلحة. إن مصداقية وسلطة المكتب تكمن في قدرته على المحافظة على موضوعيته واستقلاله، بالإضافة إلى إقامة علاقات التعاون البناء مع الدول المعنية.

وأخيرا، إن إندونيسيا تتمسك على الدوام برأيها المبدي بأن الشفافية والمشاركة الشاملة هما الأساس الصلب لعمل المنظمات الدولية والكيانات المرتبطة بها. ولذلك، فإننا نسلم بأهمية أن يستمر الفريق العامل لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في تحسين أساليب عمله.

وختاما، نود أيضا أن نشكر فرنسا ونشيد بدورها الريادي في إعداد مشروع البيان الرئاسي بشأن المسألة المعروضة على المجلس.

السيد كوشنر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن مأساة الجنود الأطفال تقتضي منا التصميم والحزم. فبالرغم من الصعوبات التي لا حصر لها ولا مناص منها، والتي نعرفها جميعا، إن هدفنا الوحيد ينبغي أن يكون القضاء على هذه الظاهرة الوحشية. ولهذا السبب، يسعدني أي تمكنت من القدوم من باريس إلى هنا اليوم لأكون مع المشاركين في مشروع يمثل تحديا لنا جميعا. إن هذه المسألة تشكل وصمة عار لكل ما نمثل. والأمم المتحدة يجب أن تؤدي دورا مركزيا في مكافحة هذا الشكل المقيت من العبودية التي تحول الضحايا إلى قتلة.

ونحن نؤمن بقوة بأن المسألة المعروضة علينا لا يمكن معالجتها بشكل ملائم إلا من خلال اعتماد استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراعات ومعالجة الأسباب الجذرية للصراعات المسلحة وما تجلبه من آثار سلبية على الأطفال. وفي النهاية، فإن تعزيز التنمية المستدامة، واستئصال الفقر، والمصالحة الوطنية، والحكم الرشيد، والديمقراطية، وسيادة القانون واحترام وحماية حقوق الإنسان، كلها تمثل أفضل ضمانات لرفاه الأطفال.

ولتلك الأسباب ذات الصلة الوثيقة بالموضوع، نحن ندعم الوكالات الإنمائية ونشجعها على المشاركة في معالجة الأسباب الجذرية. وينبغي لها أن تكون في طليعة جهودنا. وبإمكانها أن تقدم مساهمة ملموسة وذات مغزى في معالجة مسألة رفاه ورخاء الأطفال والحيلولة دون تكرار تلك الممارسات المشينة.

إن تسريح الأطفال المرتبطين بالقوات العسكرية والصراعات المسلحة وإعادة تأهيلهم واندماجهم يتطلب نهجا شاملا. وينبغي التسليم بأن اهتمام مجلس الأمن وجهود الممثل الخاص للأمين العام لا تحدث في فراغ. وليس أقل ما في الأمر أنه لا بد من التآزر بين كيانات الأمم المتحدة القائمة ذات الصلة، التي ينصب تركيزها على رفاه الأطفال، ولا سيما اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفيما يتعلق بنقطة محددة، فقد قدم التقرير تقييما واضحا بأن استخدام الذخائر العنقودية يسبب ضررا فتاكا للأطفال لا يمكن تداركه، ليس في حالات الصراع المسلح الجارية فحسب، بل أيضا بعد انتهاء الصراع. إننا نشجب بقوة استخدام تلك الذخائر التي تستهدف الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر. وينبغي السعي إلى إجراءات إصلاحية من خلال إعادة التأهيل والاندماج. وفضلا عن ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء ما يسمى بالأضرار الجانبية التي أودت

يجب أن يظل المجتمع الدولي في حالة تعبئة وأن يضاعف جهوده.

وتود فرنسا أن ترى بشكل خاص تعزيزا للطابع الردعي للفريق العامل. ويجب ألا يحجم أعضاء الفريق عن اعتماد جزاءات قوية وهادفة. وبغير ذلك، ما جدوى وجودنا هنا؟ وهذا الأمر يتعلق بالمصادقية. ولا يوجد ردع ذو مصداقية بدون جزاءات حقيقية.

وقد حققت المحكمة الجنائية الدولية و المحاكم الأخرى الخاصة تقدما أساسيا هذا العام من خلال إجراءات رائعة، وبصفة خاصة ضد جرمان كاتنغا، وتشارلز تيلور، والكولونيل ماثيو نغودجولو، الذين صدرت لوائح اتهامهم باستخدام وتجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة سنة. ويجب أن يتابع الفريق العامل تلك الإجراءات من خلال الدعوة إلى فرض الجزاءات ضد الأطراف غير المتعاونة.

ولا تقتصر ولاية الفريق العامل على قضية الأطفال المجندين دون سواها. ومع أن تلك القضية تقع على رأس أولوياته، فإنه يبحث ويقدم توصيات في خمس انتهاكات خطيرة أخرى لحقوق الأطفال، بما فيها العنف الجنسي. وخلال زيارتي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في الشهر الماضي، تمكنت من أن أشاهد في الميدان خطورة ومدى استخدام العنف الجنسي كأداة من أدوات الحرب، على نحو واسع النطاق ومنظم وعن سبق إصرار. هذه الأعمال البربرية تشير قلقنا جميعا. وهنا أيضا يصح إخفاقنا في العمل أمرا بغضنا. وأرحب بكون دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية يسلم بأن هذه الجريمة هي الأخطر.

ولا بد أن يعزز الفريق العامل التابع للمجلس، بصورة كلية، أعماله بشأن هذه المسألة. ولا بد أن يطالب الفريق، في توصياته، بأن يضع المتحاربون خطط عمل لمكافحة العنف الجنسي ويتابع تنفيذها. وقد يرى البعض

إن إنشاء الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة في عام ٢٠٠٥، قد مكننا فعلا من العمل. فهذه الآلية المبتكرة والأصيلة إلى حد كبير، التي كان لفرنسا دور هام في إنشائها، وحظينا بشرف رئاستها منذ إنشائها، حققت تقدما ملموسا. فقد تم إطلاق سراح آلاف الأطفال وعادوا إلى الحياة المدنية، ولا سيما في بوروندي، وكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وبلدان عديدة أخرى سأمسك عن تسميتها. وتم تقديم توصيات فيما يتعلق بـ ١٠ من ١٢ حالة مدرجة في جدول الأعمال. وسيتناول الفريق العامل في المستقبل القريب الحالتين المتبقيتين، أي الفلبين وكولومبيا. وأخيرا، سوف نحذف اسم بلد واحد من تلك القائمة الحزينة، وهي كوت ديفوار.

إن هذه الإنجازات الهامة ما كان لها أن تتحقق لولا تصميم أعضاء مجلس الأمن، وأنا أحييهم على ذلك. ولكننا نعلم كذلك أننا ندين بالكثير للسيدة كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. وأنا أحيي جهودها، وكذلك جهود اليونيسيف. كما أود أن أشيد بالتعاون، على أساس طوعي في بعض الحالات، من جانب جميع البلدان المتأثرة بهذه الآفة الرهيبة. وأشكرها جزيل الشكر.

وعلى الرغم من هذه النجاحات الباهرة، لا أريد أن أترك انطبعا بأن جميع المشاكل قد حلت. فما زال يتعين علينا أن نعمل الكثير. فهناك ظهور متجدد للأطفال في ساحات المعارك في سري لانكا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبورما. وقد زرت تلك البلدان مؤخرا، وأستطيع أن أتحدث عن الفظائع التي ما زالت حية في ذهني. وفي هذا اليوم، أدرجت جمهورية أفريقيا الوسطى وأفغانستان في قائمة الحالات المثيرة للقلق. وهناك أشياء كثيرة تذكرنا يوميا بالطبيعة اللاإنسانية أبدا لكفاحنا هذا. وكما هو الحال دائما،

أو المجموعات المسلحة، وهي مجموعة من المبادئ والممارسات الجيدة، التي نأمل في أن تعزز جهودنا بدرجة كبيرة. وعلى إثر هذا النجاح، نظمنا، بالتعاون مع اليونيسيف أيضا مؤتمرا وزاريا للمتابعة عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أي التزامات باريس. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أي قبل أيام قليلة، عقدنا اجتماع عمل مع الأطراف الفاعلة الرئيسية ذات الصلة أسفر عن إنشاء منتدى لمتابعة التزامات باريس، ويشارك أعماله الوزير راما يادي. ومن المزمع عقد أول اجتماع لهذا المنتدى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ على هامش دورة الجمعية العامة. وأشكر الأعضاء سلفا على مشاركتهم النشطة بعزم وطيد في هذا الاجتماع.

ومرة أخرى، يتعين علينا جميعا أن نحشد جهودنا جميعا لهذه القضية كلية وبلا كلل. وهذا هو أقل ما نستطيع أن نفعله من أجل عشرات الآلاف من الأطفال الذين هم ضحايا أبرياء لهذه الأعمال البربرية التي تعد، من خلالهم، هجوما على مستقبل بشرتنا المشتركة ذاتها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي

نائب رئيس جمهورية بنما ووزير خارجيتها.

بادئ ذي بدء، أعرب عن الشكر للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة رادিকা كوماراسوامي، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيدة آن فينمان، والسيدة جو بـكـر، ممثلة هيئة الرصد ووتش ليست المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وممثل المنظمات غير الحكومية، على إحاطاتهم الإعلامية. ويسرنا أيضا الترحيب هنا بوزير خارجية فرنسا، برنارد كوشنر، ووزير التنمية والتعاون في بلجيكا، السيد تشارل ميشيل، ووكيل وزارة الخارجية في إيطاليا، السيد فيتوريو كراكسي.

تناقضا في أن نطلب من المتحاربين أنفسهم أن يكافحوا هذه الجرائم. إلا أن هذا الأمر ضروري. وفي الوقت نفسه، يتعين أن تأخذ القيادة العسكرية هذا الأمر في الحسبان. وربما يكون هذا الأمر متناقضا، بل ربما يبدو لا أخلاقيا، إلا أنه فعال. وينبغي أن يعزز الفريق العامل جهوده لمكافحة الإفلات من العقاب وذلك بالمطالبة بلا هوادة بإلقاء القبض على المسؤولين عن الاغتصاب، ومطالبة الحكومات بالعمل في هذا الصدد.

وإضافة إلى ذلك، أعتقد أن الوقت قد حان لنفكر معا بشأن إمكانية السماح للفريق العامل بالتصدي لمأساة العنف الجنسي، بمعزل عن ما إذا كان هناك أطفال جنود في البلد المعني أم لا. ولا جدال في أن ذلك يعد خطوة كبيرة إلى الأمام. وكما أحكمنا القبضة على مشكلة الأطفال الجنود، فأنا على يقين، من أننا سوف نتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى معالجة مسألة العنف الجنسي.

وكما ذكرت آنفا، لا يمكن الاستغناء عن عمل مجلس الأمن من أجل المضي قدما بشأن هذه المسألة. وهذا لا يمنع اتخاذ مبادرات أخرى.

ولذلك، اعتمد الاتحاد الأوروبي مبادئ توجيهية وخطة عمل بشأن هذه المسألة في عام ٢٠٠٣، إضافة إلى قائمة حالات تتسم بالأولوية سوف يتدخل فيها في المستقبل. لقد قررت الرئاسة السلوفينية للاتحاد الأوروبي إيلاء الأولوية للأطفال في حالات الصراع المسلح في مجال حقوق الإنسان، وهذا القرار كان من دواعي سروري.

ونظمت فرنسا، من جانبها، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في شباط/فبراير ٢٠٠٧ مؤتمرا وزاريا بعنوان "حرروا الأطفال من الحرب"، وفيه وقّع ٥٩ بلدا على التزامات باريس لحماية الأطفال المخبئين بصورة غير مشروعة أو الذين تستخدمهم القوات المسلحة

بقراراته ينبغي أن تستخدم كمثال تحثي به هيئات فرعية أخرى تابعة لمجلس الأمن وهي ممارسة دأبت بنما على تأييدها.

وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام، نرحب بالتقدم الهام بصدد تنفيذ القواعد، والمبادئ والتشريعات الجنائية الدولية، ذات الصلة، بما في ذلك إدانة أعضاء المجلس الثوري للقوات المسلحة في المحكمة الخاصة لسيراليون على تجنيد واستخدام الأطفال في الصراع المسلح في ذلك البلد. وعلى نفس المنوال، تمثل أوامر الاعتقال ولوائح الاتهام، التي تصدرها المحكمة الجنائية الدولية ضد الأفراد الذين جندوا أطفالا بالقوة، خطوات إيجابية اتخذها المجتمع الدولي لكي يضع نهاية لثقافة الإفلات من العقاب، التي توجد لدى الأشخاص الذين ينتهكون حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة بصورة منتظمة.

وبالرغم من نواحي التقدم هذه، لا بد أن نعرب عن قلقنا إزاء زيادة استخدام مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا كأماكن لتجنيد الأطفال، فهذه ممارسة من شأنها أن تزيد من تفاقم الصعوبات اليومية التي يواجهها أولئك الأطفال بالفعل. اللاجئين والمشردون داخليا يتعرضون بقدر أكبر للتشرد، وسوء التغذية، والافتقار إلى التعليم والتعرض للتمييز. وتترك هذه الأوضاع الصعبة آثارا سلبية على الأطفال تعرضهم لسلوكيات العنف وتسهل تجنيدهم من قبل الأطراف المتحاربة في صراع ما.

ونعرب عن قلقنا إزاء تكرار الهجمات عن قصد وبصورة منتظمة ضد المدارس والمعلمين ومباني المدارس حيث يذهب الأطفال ليس للحصول على التعليم فحسب، بل سعيا إلى ملجأ بصورة تقليدية. ولا بد من احترام ذلك المكان. ونؤكد بصفة خاصة شعورنا بالقلق إزاء التوجه إلى استخدام العنف الجنسي كسلاح للحرب والاستخدام المفرط للقوة ضد الأطفال.

إننا جميعا ندرك الأثر السلبي الذي تخلفه الصراعات المسلحة على الأطفال، أشخاص أبرياء يجرمون من التعليم ويشردون ويقتلون من ديارهم، ويطاردتهم شبح العنف الذي يشهدونه أو يرتكبونه. وتوجد أجيال ضائعة تحرم من الفرص، مما يطلق العنان لحلقة عنف دائم في حياتهم. وهكذا، يقع على المجتمع الدولي التزام لكي يبذل جهودا لمنع هذه الآفة من مواصلة التأثير على الأطفال في الصراعات المسلحة.

ويعد إنشاء الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة دليلا على أنه ليس بإمكان العالم ولا الأمم المتحدة أن يواصلوا معالجة هذه القضايا بطريقة تنم عن التشتت. وينعكس هذا المفهوم بوضوح في النتيجة التي خلص إليها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ونصها كما يلي:

”ونعترف بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان تمثل الدعائم التي تقوم عليها منظومة الأمم المتحدة والأسس اللازمة للأمن والرفاه الجماعيين. ونسلم بأن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان مسائل مترابطة ويعزز بعضها البعض“. (القرار ٦٠/١، الفقرة ٩)

واستنادا إلى ذلك المفهوم، يصبح إنشاء الفريق العامل عملا له قيمته وملائما.

وبالرغم من ذلك، تعد حماية الأطفال في الصراعات المسلحة مهمة لا يستطيع مجلس الأمن ولا ينبغي له أن يضطلع بها بمفرده. ولا بد أن تضاعف الجمعية العامة جهودها بصدد هذه المسألة وأن تضمن تنفيذ تلك الجهود بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن، بغية تجنب تكرار الجهود وكفالة نهج تنظيمي أكثر فعالية.

وفي هذا السياق، لا بد أن نضيف أن ممارسة الفريق العامل المتمثلة في عقد اجتماعات مع الأطراف المتأثرة

والصراعات المسلحة. ويعرب الاتحاد عن تأييده القوي لتقرير الأمين العام الجديد عن الأطفال والصراع المسلح (S/2007/757) والتوصيات الواردة فيه. وتطلع أيضا إلى اعتماد مجلس الأمن لبيان رئاسي له مغزى وتوجه إجرائي.

ويعلق الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة على هذه المسألة ويواصل تأييده القوي للعمل القيم الذي تضطلع به ممثلة الأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة. ونثني على السيدة كوماراسوامي وعلى مكتبها للعمل المتميز الذي يقومون به في إذكاء الوعي وإشراك الأطراف في الصراعات من خلال زيارتها الميدانية، وعلى إبقاء هذه المسألة في صدارة جدول الأعمال. ونقدم دعما الكامل لهذه الولاية في المستقبل. ونود كذلك أن نثني على جميع الأطراف المشتركة في الميدان لما تقوم به من عمل لا غنى عنه أسهم في هذا التقرير.

يعكس تقرير الأمين العام كلا من التطورات الإيجابية والسلبية التي طرأت في الماضي القريب. ونرحب بالتقدم الحرز في كولومبيا وندعو الحكومة إلى الاستمرار في معالجة موضوع استخدام الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير القانونية واستتصال الإساءات التي ترتكبها بعض الجهات الفاعلة الحكومية. ونعرب عن تقديرنا للإنجازات الملحوظة التي تحققت في كوت ديفوار، وللنقص في البلاغات عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال في بعض البلدان، فضلا عن إطلاق سراح عدد من الجنود الأطفال. ورغم ذلك، ما زلنا نشهد استمرار العنف الطائفي في بعض حالات الصراع مثل الصومال والعراق، وتصاعد أعمال العنف في الشرق الأوسط، والهجمات المتعمدة على المدارس من جانب الطالبان في أفغانستان، وارتفاع مستويات العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

ونضم صوتنا إلى أصوات كل من يؤكدون من جديد دعمهم لعمل المحكمة الجنائية الدولية. ونشجع تلك المحكمة على مواصلة حماية حقوق الأطفال لدى التحقيق في جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

وأخيرا، نشدد على أهمية إشراك المستشارين بشأن حماية الأطفال في ولايات بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية ذات الصلة في المستقبل. وبالمثل، نشدد على ضرورة تركيز مزيد من الجهود على إعادة إدماج الأطفال في المجتمع من خلال استجابات برنامجية على صعيد المجتمعات المحلية، ولا سيما في شكل التثقيف والدعم النفسي الاجتماعي، لزيادة فرص مشاركتهم في المجتمع.

ولا يمكنني أن أحتتم دون أن أقدم التهئة للممثلة الخاصة للأمين العام للأطفال والصراع المسلح والمديرة التنفيذية لليونيسيف، وللمنظمات غير الحكومية الكثيرة جدا، لهؤلاء جميعا، على العمل الذي يقومون به لوضع حد لهذا الخطر الذي يتهدد السلام والأمن الدوليين. وأود بالمثل أن أعبر عن تقديري للقيادة التي تبديها فرنسا في هذا المجال البالغ الأهمية. أشكرهم جميعا.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس، وأعطي الكلمة لممثلة سلوفينيا.

السيدة شتيغليتش (سلوفينيا) (تكلمت بالانكليزية):

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي وقد أعرب عن تأييدهما لهذا البيان البلدان المرشحين للانضمام كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجلبل الأسود وصربيا، وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

وفي البداية أود أن أشكر رئاسة مجلس الأمن الممثلة في بنما، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال

الدول أيضا على التعجيل بعملية التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والانضمام إليه. ويرحب الاتحاد باقتراح الأمين العام إحالة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة التي تقع ضمن ولاية المحكمة الجنائية الدولية إلى هذه المحكمة للتحقيق فيها والمحاكمة عليها. ونشجع المجلس على تنفيذ هذا الاقتراح. كما يؤكد الاتحاد دور مؤسسات العدالة الوطنية وآليات العدالة في الفترات الانتقالية في سياق الصراعات وحالات ما بعد انتهاء الصراعات، حتى يوضع حد لإفلات مقترفي الجرائم ضد الأطفال من العقاب.

ويرحب الاتحاد بالعمل الذي تضطلع به بالفعل آليات الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والصراع المسلح التي أنشأها مجلس الأمن بموجب قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥). كما نرحب بالمعلومات الناتجة عن ذلك التي قدمت إلى مجلس الأمن في حالات معينة وباستعراضها من قبل الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والصراعات المسلحة. ونود أن نشي كذلك على الفريق العامل للنتائج الملموسة التي اعتمدها بعد استعراضه تقارير الأمين العام. ونشجعه على مواصلة عمله الطيب، وندعو مجلس الأمن لدى نظره في حالات الصراع إلى أن يأخذ بعين الاعتبار إلى أكبر حد النتائج التي توصل إليها فريقه العامل، ونحث جميع الأطراف المعنية على تنفيذ تلك النتائج.

ويود الاتحاد أن يشجع مجلس الأمن على اتخاذ تدابير مناسبة وعملية ضد الأطراف المدرجة بالقائمتين في مرفقي التقرير، على النحو الذي يقترحه الأمين العام. ونعرب كذلك عن تأييدنا لدعوة مجلس الأمن إلى أن يدخل في الحسبان على الوجه المناسب جميع فئات الانتهاكات الجسيمة، دون اقتصار في ذلك على تجنيد واستخدام الأطفال، وإنما أيضا قتل الأطفال وتشويههم، والاعتصاب والانتهاكات الجنسية الجسيمة الأخرى، وعمليات

وندين بشدة الاستخدام المستمر للاغتصاب كوسيلة للحرب في دارفور. وينبغي التصدي لهذا البلاء بتقديم مرتكبي هذا العنف للعدالة بصفة منتظمة. ولا يزال تحرك الجماعات المسلحة على امتداد الحدود بين السودان وتشاد وبين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا لتجنيد الأطفال مثيرا للقلق.

ويلاحظ استعراض غراسا ماشيل الاستراتيجي الذي يجري كل ١٠ سنوات أن سياق الصراعات على مدى العقد الماضي قد تغير بشكل ملحوظ. ويدين الاتحاد الظاهرة الجديدة نسبيا المتمثلة في استخدام الأطفال دروعا بشرية أو في عمليات انتحارية. وتجزنا الأدلة التي تشير إلى استخدام مخيمات اللاجئين والمشردين داخلها كأماكن لتجنيد الأطفال، كما يجزنا عدد الأطفال الذين يجري احتجازهم لادعاء ارتباطهم بجماعات مسلحة في انتهاك للمعايير الدولية.

ومما يثير القلق بنفس الدرجة اتساع نطاق الخسائر بين صفوف الأطفال في الصراعات المسلحة فيما يتعلق بالأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. ونرحب باقتراح الأمين العام النظر في إبرام صك ملزم بشأن الذخائر العنقودية. ويعرب الاتحاد عن التزامه بإبرام صك ملزم قانونا من هذا القبيل يحظر استخدام الذخائر العنقودية التي تسبب أذى غير مقبول للمدنيين وإنتاج هذه الذخائر ونقلها وتكديسها. ولا تزال كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة طرفا في عملية تحقيق الاستقرار والانتساب.

ويؤيد الاتحاد النداء الموجه من الأمين العام الذي يبحث فيه الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية حقوق الطفل على أن تفعل ذلك على سبيل الأولوية وأن توقع البروتوكولات الاختيارية للاتفاقية وتصدق عليها. ونحث

تضطلع الدول الأعضاء أيضا بدور أفضل في تيسير الحوار مع الأطراف المشتركة في الصراع المسلح.

والاتحاد ماضٍ في تعميم حقوق الأطفال ضمن أنشطتنا في مجال الدعوة وسياساتنا وبرامجنا، ونواصل رصد حالة الأطفال في الصراعات المسلحة، ولا سيما من خلال تنفيذ مبادئ الاتحاد التوجيهية المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة. كذلك يدعو الاتحاد إلى الإدماج المنهجي لحقوق الإنسان والقضايا الجنسانية وحماية الأطفال في الأنشطة الرئيسية. وينعكس ذلك في القائمة المرجعية لإدماج حماية الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة في عمليات السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وفي النتائج المتعلقة بالسودان/تشاد/جمهورية أفريقيا الوسطى، اللتين اعتمد كليهما مجلس الاتحاد.

علاوة على ذلك، نعمل على الأخذ بنهج شامل إزاء هذه القضية. ونعتقد أنه لا يمكننا أن نعمل بنجاح على منع نشوب الصراعات وتأثيرها في الأطفال إلا عن طريق معالجة الجوانب الإنمائية والإنسانية والأمنية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان. وتبرز تلك الرؤية بالكامل في المذكرة التي اعتمدها المفوضية مؤخرا والمعنونة "مكانة خاصة للأطفال في العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي". وأدرجت أيضا مسألة الأطفال المشتركين في الصراعات المسلحة في الاستراتيجية المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا وفي خطة العمل لعام ٢٠٠٧.

وبالإضافة إلى ذلك، يمول الاتحاد الأوروبي مجموعة كبيرة من المشاريع المخصصة لمكافحة آثار الصراعات المسلحة على الأطفال. ومنذ عام ٢٠٠٠، قدم مكتب الشؤون الإنسانية التابع للجماعة الأوروبية أكثر من ١٠٠ مليون يورو للمشاريع التي تركز، تحديدا، على احتياجات الأطفال في الصراعات المسلحة. وعلاوة على ذلك تدعم

الاختطاف والهجمات ضد المدارس أو المستشفيات ورفض إتاحة سبل وصول المساعدات الإنسانية للأطفال.

ونرحب بالاهتمام الذي يوجهه الفريق العامل التابع لمجلس الأمن في استنتاجاته لجميع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وبالمثل يلزم أن يتصدى مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره للحالات التي تثير القلق في جميع أجزاء العالم، تحقيقا للفعالية في حماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. ويود الاتحاد أن يشجع مجلس الأمن على استعراض الانتهاكات التي تسبب إدراج أحد الأطراف في القائمتين المرفقتين بتقرير الأمين العام. وكخطوة أولى، يمكن توسيع نطاق المعايير التي تؤدي إلى إدراج طرف من الأطراف لكي تشمل جريمة الاغتصاب وأنواع العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس الخطيرة الأخرى الموجهة ضد الأطفال.

وفي مجال الرصد والإبلاغ كذلك، يؤكد الاتحاد مجددا أهمية إدراج مستشارين لحماية حقوق الأطفال على وجه التحديد مع تقسيم واضح للعمل، والخطوط العريضة للإبلاغ والتوجيه داخل منظومة الأمم المتحدة. وينبغي تعزيز أدائهم من خلال الاستعراض الوارد في الدراسة المتعلقة بالدروس المستفادة.

علاوة على ذلك، نرحب بمؤشرات الأمين العام بشأن التقدم المحرز في خطط العمل لبعض الأطراف في حالات الصراع، مثل كوت ديفوار وجمهورية أفريقيا الوسطى وبورما/ميانمار، فضلا عن سري لانكا وأوغندا. ولكي نشهد مزيدا من التقدم في المستقبل، لا بد من أن تكفل إمكانية الوصول إلى كل الأطراف المعنية، بما فيها الأطراف من غير الدول. كذلك يحتاج وضع خطط ملموسة للعمل لها حدود زمنية وضمان تنفيذ الأطراف المعنية لها إلى مزيد من الرصد المستمر من جانب مجلس الأمن في جميع الحالات التي تقتضي خطط العمل المذكورة. وينبغي أن

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتدابير التي اعتمدت لمكافحة الاستغلال والإيذاء الجنسيين من جانب أفراد حفظ السلام. ونقر بأهمية الاستراتيجية الشاملة للأمم المتحدة فيما يتعلق بتلك المسألة. كما يرحب الاتحاد الأوروبي بالبيان المتعلق بالسياسات وبالعمل المضطلع به بشأن المسألة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات.

وكما لوحظ في تقرير الأمين العام، من الضروري إيلاء قدر أكبر من التركيز لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين بمجموعات مسلحة. ويمكن تعزيز استدامة برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدعم المبادرات الوطنية التي تركز على الإنعاش في أعقاب التسريح، وبتشجيع الملكية الوطنية لهذه البرامج، وبالانخراط مع المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، في حين نضمن في الوقت المناسب توفير التمويل الدولي طويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به والكافي. وتعزز التزامات ومبادئ باريس ترابط الجهود التي نبذلها لمنع التجنيد غير المشروع للأطفال ولضمان إعادة إدماجهم بشكل مستمر في الأسر وفي المجتمعات المحلية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتشديد على الالتزام الكامل من جانب الاتحاد الأوروبي ووقوفه على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، لضمان فعالية وكفاءة الجهود التي نبذلها لتخفيف معاناة الأطفال في الصراعات المسلحة. ولكن من أجل مواجهة الشواغل المتصلة بالأطفال والصراعات المسلحة، يجب أن تتجاوز عملية مساءلة مرتكبي تلك الأفعال. فمن الضروري أن نلبي احتياجات الناجين من هذا العنف.

وعليه، فلنوحد جهودنا ونبني على ما أحرز بالفعل من تقدم نحو بناء مستقبل لا يسقط فيه الأطفال بعد الآن

المفوضية، من خلال البرنامج المواضيعي "الاستثمار في الموارد البشرية"، المشروع المعنون "تدابير المنع والتأهيل التي تتناول الأطفال المرتبطين بالقوات والمجموعات المسلحة أو المشتركين في أسوأ أشكال عمل الأطفال في حالات الصراع أو في حالات ما بعد انتهاء الصراع"، الذي تضطلع به منظمة العمل الدولية.

وفي عام ٢٠٠٧، ركز العمل الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي على الاستراتيجيات والمشاريع المموسة لمعالجة هذه المسألة في ١٣ بلدا من البلدان ذات الأولوية وفي مناطق الصراع المحتملة؛ وعلى الدعم المستمر للجهود والصكوك الدولية؛ وعلى تحسين آليات الأمم المتحدة للرصد، بما فيها أساليب الإنذار المبكر. وعلى وجه الخصوص، أعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه لتطوير التزامات ومبادئ باريس المتعلقة بحماية الأطفال المجندين والمستخدمين بصورة غير مشروعة من قبل القوات المسلحة أو المجموعات المسلحة، واعتمادها وتنفيذها، ويدعو جميع أصحاب المصلحة إلى الاستخدام الواسع النطاق لتلك الوثائق في الجهود التي يبذلونها لمعالجة مسألة الأطفال والصراعات المسلحة.

ويجب أن نولي اهتماما خاصا للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وللبنات المحاربات والبنات المرتبطات بمجموعات مسلحة، وأن نضمن إدراجهن في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولا يزال الاستغلال الجنسي للأطفال بواسطة الدول الأطراف والأطراف من غير الدول من الفظائع التي شاع انتشارها، وتؤثر في الملايين من الضحايا. ولا يشكل هذا العنف أثرا من الآثار الحتمية للحرب، ومن الضروري التصدي له، بما في ذلك عن طريق الالتزامات المحددة من جانب أطراف الصراع باتخاذ تدابير خاصة لمنع هذه الأفعال ومعاقبة مرتكبيها.

القيود، اقترح إيلاء الأولوية للانتهاكات المرتكبة بقصد إلحاق الضرر بالأطفال.

وفي ذلك الصدد فإن واحدا من أكثر الفصول المثيرة للقلق من تقرير الأمين العام يتعلق بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في الصراعات المسلحة. وتمثل النساء والبنات أكبر وأضعف مجموعات الضحايا. ولا يشكل العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أثرا حتميا من الآثار المترتبة على الحرب؛ وهذا العنف يمكن، بل ويجب منعه. وتمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام وتوصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، نؤيد إدراج العنف الجنساني ضمن الانتهاكات المدرجة في القوائم الواردة في المرفقين الملحقين بتقرير الأمين العام.

وقلما تتم الملاحقة القضائية لهؤلاء الذين ينتهكون حقوق الأطفال بنجاح. ونحن نرحب بالتقدم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون في توجيه التهم ضد أفراد يشتهب في ارتكابهم انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل. وبالرغم من ذلك، يتعين أن تبذل المحاكم الوطنية المزيد من الجهود من أجل وضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة لمن يرتكبون جرائم ضد الأطفال. ومن مصلحة الحكومات أن تتعاون عن كثب مع آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ لتقديم مرتكبي هذه الجرائم للمحاكمة من أجل تحقيق المصالحة، والسلام والتنمية المستدامين.

وتشجع بلدان الشمال الخمسة مجلس الأمن على إحالة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في الصراعات المسلحة إلى المحكمة الجنائية الدولية لإجراء التحقيق وتوجيه الاتهام عندما تعجز الحكومات عن تقديم مرتكبي هذه الجرائم للمحاكمة، وذلك تأسيا بتوصية الأمين العام في هذا الصدد.

ضحيا للصراعات المسلحة. ونشجع المجلس بقوة على البدء في مناقشات لوضع مشروع قرار جديد بشأن الأطفال والصراعات المسلحة يستند إلى التجربة والدروس المكتسبة طوال السنوات الثلاث التي انقضت منذ اتخاذ القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، مع الأخذ في الاعتبار التوصيات التي اقترحها الأمين العام في تقريره.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل آيسلندا.

السيد هانيسون (آيسلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان الشمال الخمسة: آيسلندا والدانمرك وفنلندا والسويد والنرويج.

نرحب بحرارة بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757) المقدم عملا بقرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٥٣٩ (٢٠٠٤). ويسجل هذا التقرير انتشارا واسع النطاق وغير مقبول لأنماط من الانتهاكات ضد الأطفال. ويتم فيه تسمية القوات المسلحة والجموعات المسلحة التي تجند الأطفال وتستغلهم في الصراعات المسلحة. كما أحرزت نتائج ملموسة في هذا الشأن.

ونؤيد تأييدا تاما التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المتعلقة بحقوق الطفل ودور حماية الطفل في بعثات حفظ السلام المقبلة. كما تؤيد بلدان الشمال الخمسة توصية الأمين العام بأن يتعامل مجلس الأمن بنفس القدر من الأهمية مع جميع الفئات الست من الانتهاكات الجسيمة الواردة في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). وبالرغم من ذلك، ندرك الحاجة إلى توسيع نطاق الجهود التي يبذلها الفريق العامل، مع إيلاء الاعتبار الواجب للموارد والقدرات القائمة. وفي ضوء تلك

قائمة الأمين العام للرصد يشكل نموذجاً لفعالية القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ويتوقف إحراز المزيد من التقدم على الاستعداد للبناء على هذا النجاح والنجاحات الأخرى. وبلدان الشمال الأوروبي تشجع مجلس الأمن على ضمان إيلاء اهتمام مماثل للأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة سواء كانت الحالات المعينة مدرجة في جدول أعماله أو لم تكن مدرجة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لوفد بنما على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والصراعات المسلحة. كما أود أن أشكر فرنسا على قيادتها القوية في رئاسة فريق مجلس الأمن العامل المعني بهذا الموضوع. وأعرب عن التقدير أيضاً للسيدة رادريكا كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، وللسيدة آن فينمان، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وللسيدة جو بيكر، ممثلة هيئة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، على بيانتهن، التي أثرت مناقشتنا.

ونشعر بالتشجيع من النتائج الواردة في تقرير الأمين العام (S/2007/757)، التي تفيد بأنه قد أحرز تقدم ملحوظ في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ التي أنشأها قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). واتخذت المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الخاصة لسيراليون خطوات هامة لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وخاصة في ما يتعلق بتجنيد الأطفال أو استخدامهم من جانب القوات المسلحة أو المجموعات المسلحة.

وتشكل التزامات باريس ومبادئ باريس، اللتان اعتمدتا على حد سواء في شباط/فبراير ٢٠٠٧، وثيقتين

ونؤيد التوصية الشاملة للأمين العام التي تشجع الدول الأعضاء على إبرام صك ملزم يمنع استخدام الذخائر العنقودية وإنتاجها وتخزينها ونقلها، والتي تنسب في أضرار لا تتحمل للمدنيين. وعلاوة على ذلك، نشجع الممثلة الخاصة للأمين العام على مواصلة تقديم تقاريرها بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية.

وقد عززت آلية الرصد والإبلاغ بشكل كبير قدرة مجلس الأمن على تلقي معلومات يعتمد عليها في الوقت المناسب. وتبرز طبيعتها التعاونية، الجسدة في أفرقة العمل على المستوى القطري، أهمية الحوار فيما بين أطراف الصراع والمجتمع الدولي والمجتمع المدني في تعزيز مصالح الأطفال المتأثرين من جراء الصراعات المسلحة. ولتعزيز أهمية ذلك النهج تشجع بلدان الشمال مجلس الأمن على مواصلة مطالبته للأطراف في جميع حالات الصراع المسلح ذات الصلة بتقديم خطط عمل ملموسة محدودة الأجل تذكر بالتفصيل الجهود التي تبذلها لوضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ونرحب بالقرار الذي اتخذته حكومة كولومبيا في الأسبوع الماضي بالمشاركة في هذه الآلية.

علاوة على ذلك، ينبغي ألا يتقاعس مجلس الأمن عن النظر في اتخاذ تدابير محددة فعالة ضد من يرتكبون انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وندعو الفريق العامل إلى استكشاف النطاق الكامل للتدابير الرامية إلى محاسبة الفاعلين الدائمين، على سبيل المثال، إذا قصروا تقصيراً كبيراً عن بلوغ الأهداف الواردة في خطة عملهم أو اختاروا أن يتجاهلوا الآلية تجاهلاً كلياً.

ويدل الاهتمام الوثيق الذي أولي لهذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن على الثقة المشتركة على نطاق واسع في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) وفي الآلية التي أنشئت على أثر اتخاذ ذلك القرار. وشطب أطراف الصراع في كوت ديفوار من

الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

وترى اليابان أنه لا غنى لمجلس الأمن وللفريق العامل عن إيلاء اهتمام مماثل للأطفال في جميع حالات الصراع المسلح وعن إيلاء اهتمام متكافئ لجميع الفئات الست للاتهاكات الجسيمة.

والأطفال هم أكثر الأشخاص المعرضين للخطر حينما يندلع الصراع. ومفهوم الأمن البشري، الذي يركز على سلامة الأفراد وأمنهم، يقدم منظورا هاما بشكل حيوي لحماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة وتمكينهم. واتخاذ نهج شامل ومتكامل يقوم على أساس ذلك المفهوم أمر هام بقدر كبير لكامل عملية حماية وتمكين الأطفال الذين يقعون في برائن الصراعات المسلحة. ولا بد أن يبدأ هذا النهج بمنع تجنيد الأطفال وأن يشمل إطلاق سراحهم وتسريحهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في الحياة الاجتماعية العادية.

واليابان، بوصفها أحد المسؤولين عن مبادرة أصدقاء الأمن البشري في نيويورك، ستعمل مع البلدان المهتمة الأخرى على تفعيل نهج الأمن البشري في جميع سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة في معالجة هذه المشكلة. وضمان حماية الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة وتمكينهم يشكلان تحديا هاما في إنجاح جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع أيضا.

إن تعزيز الأمن البشري من خلال تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتوطيد السلام سيشكل إحدى الأولويات الثلاث لمؤتمر طوكيو الدولي المقبل للتنمية في أفريقيا (المؤتمر الرابع)، الذي سيعقد في يوكوهاما في أيار/مايو هذا العام. وقد أولت اليابان اهتماما كبيرا بمحنة الجنود الأطفال في دعم جهود بناء السلام وقدمت المساعدة لبرنامج تقديم الدعم

بالغتي الأهمية لأنهما تؤكدان مجددا على التزامنا بمنع التجنيد غير القانوني للأطفال وتوفيران مبادئ توجيهية لحماية الأطفال من الارتباط القسري بالمجموعات المسلحة.

ووفر الاستعراض الاستراتيجي لفترة السنوات العشر لتقرير غراسا ماشيل (A/51/306)، الذي عقدته بصورة مشتركة السيدة كوماراسوامي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فرصة ممتازة لدراسة المسائل المتصلة بالأطفال والصراعات المسلحة.

وتؤيد اليابان التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والصراعات المسلحة، وخاصة القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، فضلا عن نظام الرصد والإبلاغ. ونرحب بالمعلومات التي تم جمعها على النحو المناسب من خلال الآليات بشأن الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال.

إن التوصيات التي قدمها الفريق العامل أسهمت إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى معالجة تلك الحالات. والإنجاز الذي يبعث على التشجيع هو أن كوت ديفوار قد شُطبت من المرفق الملحق بالتقرير بعد أن نفذت أربعة من جماعات المليشيا خطط عمل لوقف تجنيد الأطفال أو استخدامهم جنودا.

ومن المؤكد أنه قد أحرز تقدم في ما يتعلق بالحماية. ولكن الحالة الشاملة للأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة في العالم ما زالت خطيرة للغاية. واليوم، فإن استخدام أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ طفل جنودا، وقتل وتشويه الأطفال، والاعتصاب والأشكال الأخرى للاستغلال الجنسي، وعمليات الاختطاف ما زال مستمرا. والأمر الأساسي هو أن يواصل المجتمع الدولي دعم آلية الرصد والإبلاغ وتقديم التعاون لأنشطة الأمم المتحدة، مثل نشر المستشارين المعيّنين بحماية الأطفال، عند الاقتضاء، في البعثات الأخرى لحفظ السلام والبعثات السياسية، على النحو المتبع في بعثة منظمة

واسعة وفعالة للأطفال المعرضين للخطر والمتضررين بالصراعات المسلحة.

وفي هذا السياق، نرحب أيضا بأعمال الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة التابع لمجلس الأمن ونؤكد على مدى أهمية أن يمكن مجلس الأمن الفريق من أن يوصي بفرض تدابير انتقائية ضد أطراف الصراعات المسلحة التي ترتكب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال.

وهذا التقرير الشامل يمكننا من التشديد على أنه بالرغم من ملاحظة إحراز تقدم في بلدان معينة، تزداد معاناة الأطفال كل عام من جراء الصراعات المسلحة في ضوء الطابع المتغير للصراعات والحروب التي تنشب في جميع أرجاء العالم. وخلال العقدين الماضيين، قتل أكثر من مليوني طفل في مناطق الصراعات؛ وأصيب ستة ملايين طفل آخر بإعاقة دائمة؛ واستغل أكثر من ربع مليون من الشباب كجنود أطفال على الأقل في ٣٠ بلدا؛ ووقعت آلاف الفتيات ضحايا للاستغلال الجنسي والاعتصاب والبعاء. ولا توجد أي منطقة في العالم بمنأى عن هذا التوجه.

وفي هذا السياق، تشاطر المكسيك الشواغل التي تم الإعراب عنها في تقرير الأمين العام، مثل الشواغل المتصلة بالتجنيد المستمر للأطفال في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا؛ والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس المرتكب ضد الأطفال؛ واحتجاز الأطفال المفترض أنهم مرتبطون بالمجموعات المسلحة؛ وازدياد عدد الهجمات المنتظمة والمتعمدة على الطلبة والمعلمين والمدارس؛ واستمرار إفلات مرتكبي الجرائم ضد الأطفال من العقاب، وخاصة تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات الحكومية أو المجموعات المسلحة. ويتفق وفد بلادي أيضا على أهمية مراعاة عمليات بناء السلام لضرورة حماية الأطفال وإعادة إدماجهم في المجتمع. ويجب أن تساعد برامج إعادة التأهيل

للجنود الأطفال السابقين في العديد من البلدان، بما في ذلك ليريا وبلدان منطقة البحيرات الكبرى، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وأوغندا.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على التزام اليابان بإنشاء عالم يعيش فيه الأطفال بمنأى عن الصراعات. وسواصل التعاون بصورة وثيقة مع الشركاء المهتمين الآخرين للنهوض بحماية وتمكين الأطفال المتضررين بالصراعات ولتمكينهم من تحقيق أحلامهم العديدة، فمن المفترض أن يحققوا أحلامهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد المكسيك بعقد هذه المناقشة ويشكر الأمين العام على تقريره السنوي عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2007/757)، الذي قدمته في كانون الثاني/يناير المثلثة الخاصة للأمين العام، السيدة رادিকা كوماراسوامي، وينظر فيه المجلس اليوم.

إن هذا التقرير الشامل والمفصل يحدد بشكل كامل التقدم المحرز في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) و ١٥٣٩ (٢٠٠٤). ويحلل التقرير حالة تنفيذ التدابير الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة. ويشير إلى التقدم المحرز في تطبيق آلية الرصد وتقديم التقارير، ويقدم معلومات بشأن إدراج حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويود وفدي أن يبرز التصميم على تقديم هذا التقرير، الذي نجم عن قدر كبير من المشاورات، ويؤكد على البعد الإنساني لهذه المسألة ويركز على ضرورة توفير حماية

ولهذا نعتقد أنه من المناسب أن يكون مستشارو حماية الطفل موجودين في هذه البعثات بهدف تعزيز الرصد والاستجابة السريعة في الحالات التي تؤثر على الأطفال في الصراعات المسلحة. ويؤيد وفد بلادي أيضا الزيارات الميدانية التي تقوم بها الممثلة الخاصة لجمع معلومات مباشرة عن الحالة على أرض الواقع.

إن الأطفال في الصراعات المسلحة هم الضحايا الرئيسيون؛ وهم أهداف لتلك الصراعات، وبتأثر بصورة متزايدة أدوات لها. والأطفال بطبيعتهم أبرياء، ولا سيما الضعفاء منهم، وهم أقل الناس مسؤولية عن الصراعات، ومع ذلك، كما نعرف جيدا، يعانون بشكل مفرط من تجاوزات الحروب. ويمثل الأطفال أيضا حاضر مجتمعا ومستقبله. إذا دمرناهم فنحن ندمر أيضا إمكانية العيش معا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نظرا لتأخر الوقت والمتكلمين الآخرين الباقين في القائمة، أقترح، بموافقة المجلس، أن نعلق الجلسة ونستأنفها بعد ظهر اليوم.

عُلقت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

والتنمية الطويلة الأجل والمرتبطة بتزع السلاح والتسريح على إعادة إدماج هؤلاء الأطفال بنجاح وبشكل مستدام.

ونظرا لخطورة الوضع، من الأهمية بمكان أن يولي مجلس الأمن نفس القدر من الاهتمام وأن يعمل بحماسة مماثلة فيما يتعلق بجميع صنوف الانتهاكات لحقوق الأطفال في الصراعات المسلحة - لا تلك التي تتعلق بتجنيد واستخدام الأطفال الجنود فحسب ولكن أيضا بقتل وتشويه الأطفال؛ والاغتصاب والجرائم الجنسية الخطيرة الأخرى؛ وعمليات الاختطاف والهجمات على المدارس والمستشفيات؛ والحرمان من الحصول على المساعدة الإنسانية للأطفال، مثلما لوحظ في الاستعراض الاستراتيجي لتقرير غراثا ماشيل.

ومن الأهمية بمكان أيضا لمجلس الأمن أن يعتمد جزاءات انتقائية وفعالة ضد المعتدين الذين تتكرر اعتداءاتهم والذين يواصلون بشكل منهجي ارتكاب جرائم خطيرة ضد الأطفال أثناء الصراعات المسلحة، متجاهلين بذلك توصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والصراعات المسلحة وقرارات المجلس.

ونرى أيضا أن بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا بالغ الأهمية في تلك العملية.